

أعمال المؤتمرات



لبنان / طرابلس: فرع أبي سمراء - ص.ب. 08 - 71053262-961+

ملتقى البليدة / الجزائر 26 مارس 2015

المرأة والسلام

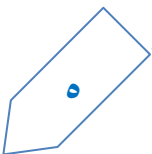
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

الصفحة

- مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية وانعكاس ذلك على عملها في المجتمع الجزائري / الدكتورة نسيمة فاطمة الزهراء 9
- الحقوق السياسية للمرأة في الفقه الإسلامي / أ. نادية عمراني 19
- مكانة المرأة العربية في الحياة السياسية الجزائرنموذجا / البرفسور محمودي مراد 25
- المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي / أ. مغرابي نسيمه 41
- واقع المرأة كمساهم وضحية في الإعلام العربي / الدكتورة هيفاء رشيدة تكاري 53

يخلي مركز جيل البحث العلمي مسؤوليته عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذه الأبحاث بالضرورة عن رأي إدارة المركز
جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2015



توطئة:

تلعب المرأة دورا رائدا في السير العادي للمجتمع، فهي ركيزة الأسرة التي بدونها لا تقوم قائمة، وهي المربية الأولى لأفرادها، والموجهة لسلوكهم، والحريصة على سلامتهم من الآفات التي قد يتعرضون لها، وهي التي تنسج شكل العلاقات التي تربط الأسرة بالمجتمع.

كما تساهم المرأة بالإضافة إلى ذلك في بناء اقتصاد الأسرة عن طريق العمل خارج البيت، أو منظمة لهذا الاقتصاد، وحريصة عليه وعاملة على استفادة الأسرة من الخدمات الاجتماعية المختلفة كالتعليم والصحة والسكن، والتشغيل ... وكل ما يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الأسرة على جميع المستويات حتى تزداد اندماجها في المجتمع ويسهل اندماج أفرادها فيه.

يهدف هذا النشاط إلى تسليط الضوء على مكانة المرأة في المجتمع كمواطنة أو زوجة أو أم أو عاملة أو صاحبة قرار، من أجل تفعيل اندماجها بالمجتمع ولتصبح شريكا لا يغض الطرف عنه يساهم في بناء جيل السلام والعيش المشترك.

كما يهدف هذا الملتقى الذي انعقد بعد أسبوع من مؤتمرها الدولي السابع حول المرأة والسلام الأهلي إلى فتح المجال لأعضائنا من الجزائر الذين لم تسمح لهم الظروف للحضور إلى لبنان للمساهمة بطرح أفكارهم ومقترحاتهم.

المشرفة العامة على الملتقى / د. سرور طالي

مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية وانعكاس ذلك على عملها في المجتمع الجزائري

الدكتورة نسيصة فاطمة الزهراء / جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

الملخص:

من يتأمل النصوص الإسلامية يجد عناية عظيمة بشأن المرأة , وحثاً بالغاً في رعاية حقوقها , وتحذير شديداً من ظلمها والتعدي عليها , فقد أمر الإسلام بالتعامل مع المرأة في حدود الإحسان وفق حدود عظيمة وضوابط قويمه , وحذر من ظلمها أو تعدي حدود الله في التعامل معها, وكل ما أعطاه لها الإسلام من حقوق وواجبات جعلها تدخل ميدان العمل لتمييز في جميع المستويات : " إذ تؤكد معظم الأسر التي تعمل فيها الزوجات عدم وجود أي دليل على أن عمل الزوجة والأم يكون له أثر سيء على الأطفال أو على العلاقة بين الأم وأولادها , حيث أن الزوجات العاملات يلجأن إلى طريق متعددة لرعاية أطفالهن أثناء غيابهن في العمل مثل الاستعانة بأم الزوجة أو حمايتها أو خادمة أمينة, أو إلحاق الطفل بإحدى دور الحضانه حتى يصل إلى السن التي تمكنه من الالتحاق بالمدرسة , وهذا ينطبق على الأسر في الفئات الفقيرة والريفية فان الدافع الأول لالتحاقهن بالعمل هو ظروفهن الاقتصادية المنخفضة والحاجة الملحة إلى المساعدة في إعالة أسرهن.

فالمرأة باكتسابها حق العمل والتعلم استطاعت بفضل كفاءتها وقدرتها أن تستقل اقتصاديا , الذي مكنتها من المساهمة في إعالة الأسرة ماديا إلى جانب تحملها مسؤولية تربية الأولاد وتنشئتهم, فالمرأة هي التي تتحمل مسؤولية تسيير شؤون بيتها والعناية بأولادها إضافة إلى ما تقوم به من وظائف خارج المنزل .

لهذا فإننا "لا نستطيع أن ننكر أن العلاقات الأسرية في الأسرة التي تعمل فيها الزوجة قد تأثر في الصراع بين الزوجين على السيادة, والميزانية والادخار ومعاملة الأطفال وان كانت نتائج ذلك تختلف من فئة لأخرى ويعكس هذا لاختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية والميول الشخصية". كما منحت المرأة فرص عديدة للعمل لتمكن المرأة المعاصرة من إثبات وجودها وتوفير الأدوات التكنولوجية الحديثة. وفي الأخير نطرح التساؤل التالي: هل للمكانة التي منحتها الشريعة الإسلامية للمرأة علاقة بارتقاءها في المجتمع الجزائري؟

الكلمات المفتاحية: المرأة، الشريعة الإسلامية، العمل، المجتمع الجزائري.

المقدمة:

تواجه الأسر المسلمة اليوم مجموعة من إفرزات التغيرات الاجتماعية وما حملته من متغيرات ومتناقضات للأسرة المسلمة بفضل وسائل الإعلام والاتصال التي كان لها دور كبير في تغيير النمط القيمي والسلوكي للفرد المسلم الذي أصبح يعيش حالة صراع داخلي بين تنشئته الأسرية التي اعتمدت على قيم الدين أحيانا، وموروثاتها وتراكماتها الثقافية أحيانا أخرى، وبين ما وفد إليها من الغرب من أنماط سلوكية، معيشية واستهلاكية استقطبت فئة كبيرة من الشباب المسلم والتي كان لها أثر كبير في تغيير الاتجاه الفكري والسلوكي لهم .

لذا وجب على الأسرة الجزائرية المسلمة كونها لم تستثني من هذه التغيرات التي مست سلمها القيمي أن تتبنى نموذجا سلوكيا تربويا يستمد قيمه من الدين بعيدا عن جو التقاليد والأعراف التي حلت محل الدين داخل بعض الأسر فنتج عنها أفراد غير متمثلين بين أفكارهم وسلوكياتهم.

والمرأة في ظل تعاليم الإسلام القويمة وتوجيهاته الحكيمة تعيش حياة كريمة في مجتمعها المسلم حياة ملؤها الحفاوة والتكريم من أول يوم تقدم فيه في هذه الحياة وفي كل حال حياتها بنتاً أو أمّاً أو أختاً أو عمّة أو خالة أو زوجةً أو حتى أجنبيةً صغيرةً أو كبيرةً، لقد أعطيت المرأة في الإسلام الحرية الاقتصادية التي للرجل سواء بسواء وتفسر هذه الحرية بأنها قدرة الشخص قانوناً على أن يصبح مالكاً وأن تصان هذه الملكية من الاعتداء عليها وهو حق إنساني معترف به في كافة الدساتير.

أعطى الإسلام النساء صبغة المسؤولية الاجتماعية كالرجل فقد أخذ النبي عليه الصلاة والسلام البيعة من النساء أنفسهن، إغزازاً لمكانتهن في الإسلام وذلك مؤشر لا يخطئ دال على مسؤوليتهن المباشرة في أنفسهن مسؤولية مستقلة عن مسؤولية الرجل في مزاولة أمورهن " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُنَّ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" ^(١)، الإسلام من خلال تشريعاته الرائعة الخاصة بالمرأة رفع مكانة المرأة اجتماعياً وأعلى قدرها حينما أعطاهما حق اختيار الزوج قال عليه الصلاة والسلام: " لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن في نفسها وإذنها صماتها ."^(٢)

أولاً: تحديد المفاهيم

١/ العمل : الجهد الذي يبذل الإنسان سواء كان عقلياً أو عضلياً ، بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من اجل تحقيق منفعة ^(٣).

٢/ المرأة العاملة : وهي الزوجة المنجبة التي تؤدي عملاً منظماً ومشروعاً خارج المنزل وتتقاضى عليه اجر، وترتبط مواعيد عمل محددة، وتؤدي أدوارها الزوجية والامومية ^(٤).

ثانيا: المرأة في الإسلام وحقها في العمل

الإسلام حث على العمل ورغب فيه وجعل له منزلة عظمى ومكانة كبرى وفي القرآن ما يقرب من ثلاثمائة وستين آية تتحدث عن العمل وتحث عليه بقوله تعالى : (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ^(١) ، ويقول سبحانه:(وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ^(٢) ، وفي السنة الوصايا الكثيرة التي تتجه إلى الحث على العمل وتبين منزلته وفضله العامل الذي يكسب في طلب رزقه وعمارة الأرض قال عليه الصلاة والسلام: " ما أكل أحد طعاماً خيراً له من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده^(٣) .

ومن الأصول التي حث عليها الإسلام الاستفادة من كل ما سخره الله للناس في الأرض، والترغيب في إحسان العمل وإتقانه بكل الوجوه التي تحقق لبني الإنسان قال تعالى : (وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ^(٤) ، والنبي عليه الصلاة والسلام يقول : " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه^(٥) .

والمرأة عنصر من عناصر المجتمع التي تتوجه إليها تلك النداءات والتوجيهات فالإسلام لا يأبى عملها في محيط ما تزكوا به النفوس وتقوم به الأخلاق وتحفظ به المرأة كرامتها وحياءها وعفتها ويصان به الدين والبدن والعرض والقلب والعقل ، العمل الذي يصل الأمة إلى غايتها من السيادة والمجد ، وذلك من خلال ما يناسب فطرتها ورسالتها وطبيعتها ومواهبها وميولها وقدراتها .ولكن الإسلام مع ذلك ينظر إلى غاية العمل ومقاصده ، فيرى أن قيام المرأة على شؤون بيتها وتسيير أمور منزلها وتربية أبنائها ورعايتهم من أهم الأعمال وأجلها وأنفعها للأمة جمعاء لأنه يبني به كيانه وهو حفظ مجتمع الأسرة عامراً بكل خير وصلاح ، والمرأة في العمل وفق تلك الأطر ثابت بأدلة منها :

(أ) - قصة بنتي شعيب مع موسى عليه السلام المذكورة في سورة القصص^(١) .

(ب) - أن النبي عليه الصلاة والسلام أذن للنساء في مرافقته في بعض غزواته منهن أم سلمة في غزوة خيبر وفتح مكة^(٢) ، وعائشة وأم سلمة في غزوة بني المصطلق ، وكانت فاطمة معه في غزوة أحد تغسل عنه الدم لما شج وجهه وعلي يسكب عليه الماء^(٣) ، وعن أم عطية رضي الله عنها أنها قالت : غزوت مع رسول الله سبع غزوات أخلفهم في رحالهم فأصنع لهم الطعام وأداوي الجرحى وأقوم على المرضى^(٤) ، وكذلك زُفيدة رضي الله عنها كانت لها خيمة متطوعة بمداواة الجرحى في غزوة الأحزاب تحتسب بنفسها على خدمة من كانت به ضيعة من المسلمين ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال لقومه : حين أصيب سعد بن معاذ في الخندق اجعلوه في خيمة زفيدة حتى أعوده من قريب^(٥) . وثبت في الصحيح أن زينب بنت جحش رضي الله عنها كانت تعمل بيدها وتتصدق^(٦) ، وكانت تدبغ الجلود وتخز وتتصدق به في سبيل الله^(٧) . فالإسلام لا يمنع المرأة من العمل من حيث هو ولكنه يمنعها من العمل المنافي للدين أو الخلق القويم فيشترط في عملها أن تكون محتشمة وقورة بعيدة عن مظان الفتنة غير مختلطة بالرجال ولا متعرضة لسفور أو تبرج .

ثالثاً: شروط عمل المرأة المسلمة

إن الإسلام الذي كرم المرأة أحسن تكريم، وسمح لها بالعمل النبيل ضمن أسرتها ومجتمعها، حتى تكون عنصراً أساسياً وفعالاً في بناء الأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، والدول المسلمة، فالإسلام لا يمنع المرأة المسلمة منعاً باتاً، بل حدد لها نوعية العمل، مع ما يتناسب وطبيعتها التي فطرها الله عليها، ووضع لعملها شروطاً تحفظ لها كرامتها:

١- ألا تختلط المرأة بالرجال في عملها، فهذا الاختلاط يضر المرأة والرجال.

٢- أن يكون العمل بموافقة الزوج أو الأب، أو الأخ، أو من هو مسئول عنها.

٣- أن يتناسب العمل مع طبيعتها بعيداً عن الإرهاق والتعب الشديد الشاق.

٤- يجب على المرأة أن تعمل في المجالات التي تعود على المجتمع بالنفع والفائدة:

(أ) في مجال التربية والتعليم: لتستطيع أن تعلم البنات بدلاً من تعليم الرجال لهن.

(ب) في مجال الطب، والتمريض النسائي حتى تداوي النساء بدلاً من الأطباء.

(ج) الخياطة النسائية: لكي تخطط لبنات جنسها فلا يذهبن إلى الخياطين من الرجال.

(د) ألا يأخذ عملها جُل وقتها، وأن تعطي شيئاً من وقتها لأداء واجباتها المنزلية، وتلبية رغبات زوجها، والحرص على تربية

أولادها.

(هـ) ألا تتزين عند خروجها، ولا تضع المساحيق على وجهها، ولا تتعطر، بل تلبس الجلباب الأسود الطويل العريض،

وتغطي الوجه عند ملاقة الرجال.

كما إن المجتمع الذي حرّر المرأة هو نفسه الذي قذف بها إلى داخل المصانع أو الإدارات في بيئة مليئة بالأخطار على نفسياتها وأخلاقها، هذا ما أقرتها وأبعدها وهي مخزن العواطف الإنسانية، الشعور بالعاطفة المكتملة نحو الأسرة، فأصبحت بما ألقى عليها من متاعب العمل خارج المنزل صورة قريبة للرجل منها للمرأة^(١)، فالعمل والكسب جعل المرأة أكثر تحرراً فشعرت بقيمتها الاجتماعية والاقتصادية، فما عادت تتحمل القيود الأسرية ولا أن تقوم بدور الحاضنة والمربية والملببة لحاجات الطفل والمتابعة لسلوكه وتنشئته، بل أصبح احتكاكها بأطفالها محدوداً بسبب قلة الوقت وعودتها للمنزل محملة بكل أعباء العمل مما فرض عليها أن تستعين في تربية أطفالها على جهات أخرى كالاستعانة بالمربية داخل المنزل أو إيكال المهمة إلى دور الحضانة في سن مبكرة بدءاً من أربع سنوات، إضافة إلى غياب كبار الأسرة كالجد والجدة، الذين كان لهما دور هام في توجيه التربية للطفل، وذلك بسبب التغيرات التي طرأت على الأسرة العربية وانتقالها من الأسرة الممتدة، التي تشمل

الجدين والأعمام، الأقارب إلى الأسرة النواة التي تتميز بالاستقلال التام عن الأسرة المرجعية، كل هذا وقف حاجزا أمام الأسرة لمتابعتها على إعطاء نمط قيمي ونموذجية تربوية سليمة لأطفالها.

رابعاً: تكريم المرأة في الإسلام

١- لم يعتبر الإسلام المرأة مكروهة، أو مهانة، كما كانت في الجاهلية، ولكنه قرر حقيقة تزيل هذا الهوان عنها: وهي أن المرأة قسيمة الرجل لها ما له من الحقوق، وعليها أيضاً من الواجبات ما يلاءم تكوينها وفطرتها، وعلى الرجل بما اختص به من الرجولة، وقوة الجلد، وبسطة اليد، واتساع الحيلة، والصبر على التعب والمكاره، أن يلي رياستها، فهو بذلك ولها يحوطها، ويذود عنها بدمه، وينفق عليها من كسب يده.

٢- ومن مظاهر تكريم المرأة في الإسلام أن سواها بالرجل في أهلية الوجوب والأداء، وأثبت لها حقها في التصرف، ومباشرة جميع الحقوق كحق البيع، وحق الشراء، وحق الدائن، وحق التملك، وغيرها.

٣- وقد كرم الإسلام المرأة، وذلك حينما أخبر الله تعالى في القرآن بأن الله خلقنا من ذكر وأنثى، وجعل ميزان التفاضل العمل الصالح والتقوى فقال عز من قائل: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ } [الحجرات: ١٣].

٤- ومن مظاهر تكريم المرأة في الإسلام الاهتمام بتعليمها: عن أبي سعيد الخدري: قالت النساء للنبي عليه الصلاة والسلام: «غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا يوماً من نفسك، فوعدهن يوماً لقيهن فيه، فوعظهن، وأمرهن، فكان مما قال لهن: ما منكن امرأة تُقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجاً من النار، فقالت امرأة: واثنين؟ فقال: واثنين»^(١) [معنى تُقدم: تحسب وترضى بموت أولادها].

٥- ومن مظاهر تكريم الله للمرأة أن ذكرها بجانب الرجل قال الله تعالى: { إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا } [الأحزاب: ٣٥].

خامساً: مركز وعمل الزوجة في الأسرة

لدخول المرأة ميدان العمل، جعلها متميزة في جميع المستويات، "إذ تؤكد معظم الأسر التي تعمل فيها الزوجات عدم وجود أي دليل على أن عمل الزوجة والأم يكون له أثر سيء على الأطفال أو على العلاقة بين الأم و أولادها، حيث أن الزوجات العاملات يلجأن إلى طريق متعددة لرعاية أطفالهن أثناء غيابهن في العمل مثل الاستعانة بأمر الزوجة أو حماتها أو خادمة أمينة، أو إلحاق الطفل بإحدى دور الحضانه حتى يصل إلى السن التي تمكنه من الالتحاق بالمدرسة، وهذا ينطبق على الأسر

في الفئات الفقيرة و الريفية فان الدافع الأول لالتحاقهن بالعمل هو ظروفهن الاقتصادية المنخفضة و الحاجة الملحة إلى مساعدة في إعالة أسرهن^(١)، فالمرأة باكتسابها حق العمل والتعلم استطاعت بفضل كفاءتها وقدرتها أن تستقل اقتصاديا الذي مكّنها من المساهمة في إعالة الأسرة ماديا إلى جانب تحملها مسؤولية تربية الأولاد وتنشئتهم، فالمرأة هي التي تتحمل مسؤولية تسيير شؤون بيتها و العناية بأولادها إضافة إلى ما تقوم به من وظائف خارج المنزل، لهذا فإننا "لا نستطيع أن ننكر أن العلاقات الأسرية في الأسرة التي تعمل فيها الزوجة قد تأثر في الصراع بين الزوجين على السيادة ، والميزانية و الادخار ومعاملة الأطفال وان كانت نتائج ذلك تختلف من فئة لأخرى ويعكس هذا للاختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية و الميول الشخصية"^(٢). كما منحت المرأة فرص عديدة للعمل لتمكن المرأة المعاصرة من إثبات وجودها لتوفر الأدوات التكنولوجية الحديثة.

سادسا: دور العمل في تحديد مكانة المرأة

إن تحقيق الذات وإثبات الوجود، وشعور الفرد بتقدير واحترام الآخرين له، هو الذي يدفع المرأة التي تشعر بمكانتها المتدنية داخل الأسرة، إلى العمل خارج البيت والتفاني فيه مما يجعلها تشعر بالارتياح واكتساب المكانة، وقد تبين من دراسة قام بها الباحث "YARROW" أن (٤٨%) من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع وإرضاء حاجة البقاء بصحبة الآخرين، كما أن العمل يعطيهن الفرصة لتحقيق ذواتهن... وأن التحاق المرأة بالعمل هو لسبب عدم الشعور بالتعطيل الوظيفي الذي قد يفصلها عن المجتمع^(٣)، فعمل المرأة من شأنه التأثير على دورها ومركزها الاجتماعي لما يمنحه لها من استقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع بها في الماضي، أي أن الزوجة العاملة هي الأقرب من عملية المساواة بين الزوجين داخل الأسرة، حيث يترك الزوج القرارات الأخيرة أحيانا للزوجة أو يشاورها مباشرة أحيانا أخرى، وهذا ما تؤكدته دراسة أقيمت بمدينة عمان العربية حول علاقة الزوجة العاملة بزوجها (سلطة الزوج)، و في نفس الإطار توصل الباحث الجزائري "فاروق بن عطية" في دراسته حول "عمل المرأة في الجزائر" إلى أن تطور مكانة المرأة و بالتالي الزوجة يكون مرهون بخروجها للعمل و حصولها على دخل خاص يجعلها تملك و تكتسب وعيا بذاتها^(٤).

سابعا: تطور عمل المرأة

يكاد يجمع أغلب الباحثين على دور العمل في التعبير عن مكانة المرأة في المجتمع، فالمرأة العاملة حسبهم هي أكثر أهمية و أكثر امتيازات من المرأة الماكثة بالبيت، فعمل المرأة و مساهمتها في النشاط الاقتصادي و الحياة العامة أصبح أكثر من ضرورة، بل حتمية لا بد منها .

وإذا كانت نسبة عمل المرأة الجزائرية و مشاركتها في الحياة العامة ضئيلة غداة الاستقلال فإن واقعها المهني عرف تغيرا ملموسا في المجتمع الجزائري الحديث، و لو أن هذا التغيير كان بطيئا نوعا ما بفعل عوامل ثقافية تتعلق بتقاليد المجتمع، إلا أنه يعتبر مؤشرا إيجابيا على تحسن وضع المرأة، و مكانتها في المجتمع، و في هذا الإطار تشير الإحصائيات إلى أن نسبة عمل

المرأة في المجتمع انتقلت من (١,٦%) سنة ١٩٧٧ لتصل إلى (١٣,٩%) سنة 2001 و (١٨%) سنة ٢٠٠٢. بالمقابل استطاعت المرأة أن تكتسح مختلف مجالات العمل، و تشغل مختلف المناصب، حيث تشكل (٧.٧%) من هيئة البرلمان و أكثر من (٣٣%) في القضاء و أكثر من (٤١%) من قطاع التربية و تتجاوز هذه النسبة (٢٠%) من قطاع الصحة و أكثر من (١٢%) من قطاع الداخلية و الجماعات المحلية.

إن أهم ما يميز عمل المرأة في المجتمع الجزائري هو انحصاره في قطاعات معينة على حساب أخرى، حيث يحتوي كل من قطاعات التعليم والصحة والعدالة على النسبة الأكبر من النساء العاملات لذلك من الواجب ضرورة إعادة النظر في توفير فرص العمل المنتج كشرط لمساهمة المرأة فيه، لأن خروج المرأة للعمل و ممارستها أي نشاط ليس كافيا للقول أن المرأة حالة عمل، باعتبار أن العمل هو كل نشاط منتج لذلك بات من الضروري توفير بعض البدائل الوظيفية لأداء المرأة للوظائف التي كرسها لها التاريخ الاجتماعي الطويل مثل توفير دور الحضانة، و رياض الأطفال، و مختلف الأجهزة الكهرومنزلية التي تساعد على العمل المنزلي.

خلاصة:

يعد خروج المرأة إلى العمل محصلة التغيرات التي مست كيان الأسرة بنويوا ووظيفيا، حيث قد دفعها العديد من الظروف والحتميات إلى سوق العمل ، منها ما يتعلق بإشباع الحاجات المادية الأسرية المتزايدة ، منها ما يتعلق بالوحدة والعزلة التي تعيشها في محيطها المنزلي ، إضافة إلى الرغبة في توكيد الذات واكتساب الاستقلالي المادي والمعنوي وغيرها من الدوافع التي جعلت المرأة تقضي يوميا ساعات طويلة غائبة عن المنزل . أن لهذا الوضع العديد من الانعكاسات والآثار خاصة ما ارتبط بازدواجية الأدوار التي تؤديها المرأة العاملة حيث قد تقصر أو تخفق في القيام بأحد الأدوار المتوقعة منها ، مما يجعلها في البعض من الحالات تعاني صراعات ومشكلات توافقية منها أو أسرية أو مهنية. بالرغم من ذلك تبقى في سعي دائم نحو تحقيق الاستقرار والانسجام داخل أسرتها .

لذلك المرأة الجزائرية أصبحت أكثر مساهمة في العمل خارج البيت وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية أكثر من ذي قبل، وهو مؤشر على تحسن وضعها في المجتمع.

كما أساء كثير من المسلمين فهم مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ حقوق المرأة، فربما أساء التصرف جهلاً، أو بدافع الهوى والطمع، فلا يُنسب الخلل في تطبيق الشريعة إلى انتقاص الشريعة، ووصمها بالتخلف والرجعية، فذلك بهتان عظيم.

ولاحظنا كيف تعامل القرآن معها على اختلاف أحوالها، ووظائفها، وكيف أنه القرآن الكريم بيّن حقوقها، وصانها، ووضح واجباتها، وحثها على القيام به على أكمل وجه، ورفع عنها أضرار الجاهلية، واستعبادها للمرأة، وحرمانها من حقوقها، وتوريثها للوارث، فأصبحت تملك بعد أن كانت مملوكة، وأصبحت ترث بعد أن كانت تورث، بل أمر ببرها أمماً وحسن عشرتها زوجة، وإكرامها أختاً، والإحسان إليها بنتاً.

الهوامش:

١/ سورة الممتحنة: (آية ١).

٢/ أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها رقم (٤٨٩) ٥١٩٧٤، وفي كتاب الحيل، باب في النكاح رقم (٦٥٦) ٢٥٥/٦٦، ومسلم في كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت رقم (١٤١) ١٠٣/٦٢، وأبو داود في كتاب النكاح، باب في الاستئثار رقم (٢٠٩) ٢ (٢٣١)، والنسائي في السنن الصغرى في كتاب النكاح، إذن البكر رقم (٣٢٦) ٨٦/٦، وفي النسائي الكبرى رقم (٥٣٧) ٣ (٢٨١)، والترمذي في كتاب النكاح، باب ما جاء في استئثار البكر والثيب رقم (١١٠) ٤١٥٣، وأحمد رقم (٩٦٠) ٣ (٤٣٤٢)، وابن الجارود في المنتقى رقم (٧٠) ١٧، وأبو عوانة رقم (٤٢٤) ٣ (٧٤)، ورقم (٤٢٣) ٣ (٧٧)، والبيهقي في السنن الكبرى رقم (١٣٤٧) ١٢٦٧، وابن عبد البر في التمهيد ١٠٢١.

٣/ سامي محمد العزاوي، وفاء قيس كريم: التفاعل الاجتماعي لدى أطفال الرياض من أبناء الأمهات العاملات و غير العاملات، مجلة الفتح، العدد ٥، آباء ٢٠١، ص ٧.

٤/ المرجع السابق: ص ٧.

٥/ سورة الملك: (آية ١٥).

٦/ سورة الحديد: (من الآية ٢).

٧/ أخرجه البخاري في صحيحه من حديث المقدم بن معدي كرب في كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده رقم (١٩٦٦) ٧٣٠٢، وفي التاريخ الكبير رقم (١٨٨) ٤٢٩٧، والطبراني في الكبير رقم (٦٣) ٢٦٧٢، وفي مسند الشاميين رقم (١١٢١) ١٦٨٢، والحميدي في الجمع بين الصحيحين رقم (٣٠٤) ٤٨٧٣، والبيهقي في شعب الإيمان رقم (١٢٢) ٤ (٨٤)، ورقم (٥٧٩) ٥ (٦٤)، وفي الأربعين الصغرى رقم (٥٤) ١٠٧، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ١٤ (٦٨)، وأخرجه البخاري أيضاً من حديث أبي هريرة مختصراً بلفظ "أن داود عليه السلام كان لا يأكل إلا من عمل يده" في كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده رقم (١٩٦) ٧٣٠٢، وابن حبان رقم (٦٢٢) ٤ (١١٩)، والطبراني في الأوسط رقم (١١٨) ٢ (٤٢).

٨/ سورة التوبة: (آية ١٥).

٩/ أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة رقم (٨٩٧) ٢٧٥١ ، وأبو يعلى رقم (٤٣٨) ٣٤٩٧ ، والبيهقي في شعب الإيمان رقم (٥٣١-٤٥٣١) ٣٣٥٣٣٤٤ ، وذكره الديلمي في مسند الفردوس رقم (٥٧٩) ١٥٧١ ، والبيهقي في مجمع الزوائد ٩٨٤ ، وأخرجه ابن شبة في أخبار المدينة عن عطاء مرسلًا رقم (٣٠٧) ٦٧١ ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (١١١) ١٠٦٣ ، وفي صحيح الجامع رقم (١٨٨) ٣٨٣١ .

١٠/ سورة القصص : (آيات ٢٨٢٣) ، وانظر : تفسير ابن أبي حاتم رقم (١٦٨٥٩٦٨٩) ٢٩٦٩٢٩٦/٩ ، وتفسير ابن جرير الطبري ٦٩٢ ، وتفسير البغوي ٤١٥١ ، وتفسير ابن كثير ١٥١٣ ، وأضواء البيان للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ٣٨١١ .

١٢/ أخرجه البخاري من حديث سهل بن سعد الساعدي بلفظ " أنه سئل عن جرح النبي ﷺ يوم أحد فقال : جرح وجه النبي ﷺ وكسرت رباعيته وهشمت البيضة على رأسه فكانت فاطمة عليها السلام تغسل الدم وعلي يمسك فلما رأت أن الدم لا يزيد إلا كثرة أخذت حصيراً فأحرقته حتى صار رماداً ثم ألزقته فاستمسك الدم " في كتاب الجهاد والسير ، باب لبس البيضة رقم (٢٧٥) ١٠٦٣٣ ، وفي باب دواء الجرح بإحراق الحصير وغسل المرأة عن أبيها الدم عن وجهه وحمل الماء في الترس رقم (٢٨٧) ١١٠/٤٣ ، وفي كتاب الوضوء ، باب غسل المرأة أبها الدم عن وجهه رقم (٢٤) ٩٦١ ، ومسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة أحد رقم (١٧٩) ١٤١/٣٣ ، والترمذي في كتاب الطب ، باب التداوي بالرماد رقم (٢٠٨) ٤١١٤ ، وابن ماجه في كتاب الطب ، باب دواء الجراحة رقم (٣٤٦٥٣٤٦) ١١٤٨٢ ، وأحمد رقم (٢٢٨٩) ٣٣٠٥ ، وابن أبي شيبة رقم (١٠٣) ٩٠١ ، وابن حبان رقم (٦٥٧) ٥٣٩١٤ ، وعبد بن حميد رقم (٤٥٣) ١٦٧١ ، وأبو عوانة مسنده رقم (٦٨٦) ٣٢٨٤ ، وأبو يعلى رقم (٧٥٣) ٥٣٠١٣ ، والطبراني في الكبير رقم (٥٧٨) ١٤٤٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى رقم (٣٨٨) ٤٠٢٢ ، وفي دلائل النبوة (٢٦) ٣ .

١٣/ أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب النساء الغزيات يرضخ لهن ولا يسهم والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب رقم (١٨١) ١٤٤/٣ ، وابن ماجه في كتاب الجهاد ، باب العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين رقم (٢٨٥) ٩٥٢٢ ، وأحمد رقم (٢٠٨) ٨٤٥ ، وإسحاق بن راهويه في مسنده رقم (٢٣٤) ٢١١٥ ، وابن أبي شيبة رقم (٣٣٦٩) ٥٣٧٦ ، والطبراني في الكبير رقم (١٢٢١٢) ٥٩٢٩ .

١٤/ انظر : السيرة النبوية لعبد الملك المعافري ١٩٩٤ ، والإكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ لأبي الربيع الكلاعي الأندلسي ١٣٥٢ ، وتفسير الطبري ١٥٢٢ ، وتاريخ الطبري ١٠١٢ ، وتفسير الثعلبي ٢٧/٨ ، وتفسير البغوي ٥٢٣٣ ، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر رقم (١١١٧) ٦٤٦٧ ، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ٤١٢٧ ، والسيرة الحلبية للحلي ٦٦٥٢ ، وروح المعاني للألوسي ١٧٧٢ .

١٥/ أخرجه مسلم من حديث عائشة في كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل زينب أم المؤمنين رضي الله عنها رقم (٢٤٥٢) ١٩٠/٨٤ ، وابن حبان رقم (٣٣١) ١٠٨٨ ، ورقم (٦٦٦) ٥٠١٩ ، وابن سعد في الطبقات الكبرى ١٠٨٨ ، والحاكم في المستدرک رقم (٦٧٧) ٢٦٤ ، وابن عبد البر في الاستيعاب ١٨٥/١٤ ، وابن حجر الإصابة في تمييز الصحابة رقم (١١٢) ٧/٦٦٩ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢٠٢ ، وذكره ابن جماعة في المختصر الكبير في سيرة الرسول ﷺ ص ٩١ ، والنووي في تهذيب الأسماء ٦١١٢ ، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٢١٧٢ ، والحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢٨٧٣ ، والعيبي في عمدة القارئ ٢٨٣٨ .

- ١٦/ أخرجه ابن سعد من حديث عائشة في الطبقات الكبرى ١٠٨٨، والحاكم في المستدرک رقم (٦٧٧) ٤ (٢٦٧) وصححه ، وابن عبد البر في الاستيعاب ١٨٥/١٤ ، وابن حجر الإصابة في تمييز الصحابة رقم (١١٢٢) ٦٦٩ ٦٦٧٧ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢٠٢١ ، وذكره ابن جماعة في المختصر الكبير في سيرة الرسول ص ٩٨ ، والنووي في تهذيب الأسماء / ٦١١ ، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٢١٧٢ ، والحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢٨٧٣ ، والعييني في عمدة القارئ ٢٨٣٨ .
- ١٧/ أخرجه البخاري (١٠) باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم.
- ١٨/ مالك بن نبي، شروط النهضة ، تر: عبد الصبور وعمر كامل مسقاوي، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٩، ص ١١٩ .
- ١٩/ خيرى خليل الجميلي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٦.
- ٢٠/ خيرى خليل الجميلي، مرجع سابق، ص ٦.
- ٢١/ عباس محمود عوض، علم النفس الاجتماعي، مصر، دار المعرفة الجامعية، دت، ص ٣٧٥-٣٧٤ .

22/ Farouk BENATIA, le travail féminin en Algérie, Alger , SNED, SD, PP 41-50

23/ Office Nationale des Statistiques, 2007

الحقوق السياسية للمرأة في الفقه الإسلامي

أ. نادية عمراني، كلية الحقوق والعلوم السياسية البلدية^٢

مقدمة

إن اصطلاح "الحق السياسي" لم يكن معروفا في عصور الإسلام الأولى، ولهذا نجد أن من أباحه للمرأة إنما أدخله ضمن العقل أو الجهاد أو الولاية الخاصة في القضاء أو وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذه الوظيفة الهامة لا يمكن أن تقام للمجتمع قائمة أو تثبت له دعائمه إلا بإقامة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي هي ليست حقا للرجل والمرأة فحسب بل هي واجب شرعي .

قال تعالى: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم" (التوبة ٢)

وقد استند العلماء إلى هذه النصوص وغيرها من النصوص في القرآن والسنة، التي تقرر المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات واستدلوا بذلك على جواز أن تباشر المرأة المسلمة جميع الحقوق السياسية فيما عدا الإمامة الكبرى (الخلافة) فلها حق الانتخاب وحق الترشيح وحق العضوية في مجالس الشورى (البرلمان) وحق تولي الوظائف العامة والخاصة.

سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق للحقوق المرأة السياسية في الإسلام بداية بتحديد مفهوم الحق السياسي ثم نردفه بمشاركة المرأة للعمل السياسي في الإسلام وأخيرا الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام. وذلك في المحاور التالية تبعا.

المحور الأول: تعريف الحق السياسي:

يعرف الحق السياسي بأنه حق المواطن في أن يشترك في إدارة شؤون الدولة ويكون ذلك بطريق مباشر كما هو الحال بالنسبة لرئيس الدولة ومنصب الوزير، وقد يكون بطريق غير مباشر أي أن يشترك المواطن في إدارة شؤون البلد عن طريق ممثلين أو ممثلات عنهم أعضاء المجالس المختلفة كمجلس البرلمان أو مجلس الشيوخ أو سائر المجالس البلدية المحلية.

ويمكن القول أن الحقوق السياسية هي تلك الحقوق التي تخول للمواطنين حق الاشتراك في شؤون الحكم بطريق مباشر وغير مباشر وهي تشمل حق الانتخاب، حق الترشيح لمختلف المجالس، حق تولي الوظائف العامة.

وتجدر الإشارة أن الدساتير على اختلافها تجعل هذه الحقوق مقصورة على المواطنين وحدهم أي الذين يحملون الجنسية الخاصة بتلك الدولة دون الأجانب كأصل عام بخلاف الحقوق أو الحريات العاملة الأخرى التي يمكن أن يتمتع بها المواطنون والأجانب على حد سواء كلها أو بعضها^١.

المحور الثاني: مشاركة المرأة للعمل السياسي في الإسلام

هو متعارف أننا نقصر العمل السياسي على الترشيح والترشح في البلديات، وفي مجالس الأمة، وتولي الوزارات، ونحو ذلك، في حين أن الرؤية الإسلامية للعمل السياسي أشمل وأوسع وأعمق من هذا بكثير، وربما استنكر البعض أن يكون العمل

السياسي مجالاً تصلح له المرأة ويصلح لها، ولن نستطيع أن نتقدم في الحديث حول هذا المجال، إلا إذا تكلمنا عن تاريخ مشاركة المرأة في العمل السياسي بمفهومه الواسع على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم.^٢

فها هي النساء مهاجر إلى المدينة بنص القرآن الكريم: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ وَاللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ﴾ [الأحزاب: ٥].

وروى البخاري بسنده عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع مروان والمِسُور بن مخرمة - رضي الله عنهما - يُخبران عن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذٍ، كان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي - صلى الله عليه وسلم -: أنه لا يأتيك مناً أحد وإن كان على دينك، إلا رددته إلينا، وخلصت بيننا وبينه، فكره المؤمنون ذلك، وامتعضوا منه، وأبى سهيل إلا ذلك، فكاتبه النبي - صلى الله عليه وسلم - على ذلك، فردَّ يومئذٍ أبا جندل على أبيه سهيل بن عمرو، ولم يأته أحد من الرجال إلا رده في هذه المدة، وإن كان مسلماً، وجاء المؤمنات مهاجرات، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يومئذٍ وهي عاتق، فجاء أهلها يسألون النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يرجعها إليهم، فلم يرجعها إليهم؛ لما أنزل الله فيهن: ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ [المتحنة: ١].

وها هي المرأة تُبايع النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو إمام الأمة، وقد ذكر القرآن الكريم هذه البيعة - والبيعة في صلب السياسة - فقال: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِفْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المتحنة: ١].

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "شهدت الفطر مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - يصلونها قبل الخطبة، ثم يُخطب بعد، خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - كأني أنظر إليه حين يجلس بيده، ثم أقبل يشقهم حتى جاء النساء معه بلال، فقال: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ ﴾ ، ثم قال حين فرغ منها: ((أنتن على ذلك؟))، قالت امرأة منهن لم يجبه غيرها: نعم، لا يدري حسن من هي، قال: ((فتصدقن))، فبسط بلال ثوبه، ثم قال: هَلُمَّ لَكِنَّ فِدَاءَ أَبِي وَأُمِّي، فيلقين الفتح والخواتيم في ثوب بلال^٣

فقد أمر الله سبحانه بقبول بيعة النساء أسوة بالرجال على السمع والطاعة والقيام بحدود الشريعة وأحكامها وهذه الآية دليل على صحة البيعة من المرأة وجواز اشتغالها بالأعمال السياسية.

ومن حقوق المرأة السياسية في الإسلام أنها إذا أجرت أو أمنت أحدا من الأعداء المحاربين نفذ ذلك، فقد قالت أم هانئ للنبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة: إني أجرت رجلين من أحمائي. فقال صلى الله عليه وسلم: "قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ". وهذا الحديث صحيح متفق عليه. وفي بعض الروايات أنها أجرت رجلا فأراد أخوها علي كرم الله وجهه قتله فشكته إلى النبي فأشكاها وأجاز جوارها.^٤

وفي الحديث (أن المرأة لتأخذ للقوم) ، ومعناها: أن المرأة تجبر على المسلمين، وهذا الأمر هو من أعظم الأمور وأخطرها في حياة الأمم والشعوب وعندما يعطاه للمرأة مثل الرجل معنى ذلك أن الإسلام رفعها إلى نفس الذروة السامقة التي رفع إليها الرجل (وهو توكيد ثقة الإسلام المطلقة في كفاية الخصائص العالية التي أهلت بها، وإعلان لكرامة مكانها في الحياة) وبعد قبول رسول الله صلى الله عليه وسلم لإجارة (أمان) المرأة أحد الأدلة على أهليتها السياسية، ولو كانت المرأة ناقصة الأهلية لما وثق في تقديرها ولما أجزت تصرفات لها متعلقة بمصلحة الأمة.

فمن خلال هذه الطائفة من الأحاديث استدلت العلماء على جواز أمان المرأة فقد نقل ابن المنذر: أن المسلمين أجمعوا على صحة إجارة المرأة وأمانها.

المحور الثالث: الحقوق السياسية للمرأة في الفقه الإسلامي

لقد أقرت الشريعة الإسلامية المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وأجازت أن تباشر المرأة المسلمة جميع الحقوق السياسية فيما عدا الإمامة الكبرى (الخلافة)، فلها حق الانتخاب وحق الترشيح وحق العضوية في مجالس الشورى (البرلمان) وحق تولي الوظائف العامة والخاصة.

نتطرق إلى كل حق على حدة فيما يلي

أولا/ البيعة العامة (الانتخابات):

تمثل البيعة العامة محور العملية السياسية في الرؤية الإسلامية، وهي التي تُضفي الشرعية على نظام الحكم، لأنها ميثاق الولاء للنظام السياسي، والالتزام بجماعة المسلمين، والطاعة للإمام (الحكم)، طالما يلتزم بالمنهج الإسلامي، ولا تنتهي مسؤولية الأمة بعقد البيعة، وإنما تستمر في تحمّل تبعه حفظ الدين، وتطبيق الشريعة من خلال آلية الشورى، والرقابة على الإمام، الذي بإمكانها عزله وإزاحته إذا لزم الأمر.

ولذلك تعني البيعة الالتزام السياسي من جانب الأمة صاحبة السلطة للحاكم الذي يلتزم بالشريعة والشورى والعدل، وتوضّح قراءة السيرة النبوية أن هناك نوعين من البيعة، أولهما: بيعة عينية واجبة على كل مسلم ومسلمة، وتتمثل في البيعة على العقيدة والشريعة الإسلامية، وقد أخذها الرسول صلى الله عليه وسلم قبل وبعد تأسيس الدولة، ولم تختلف صيغتها، وإن سميت اصطلاحاً ببيعة النساء، لورود نصّها في سورة الممتحنة في سياق الحديث عن مبايعة النساء لرسول الله، وثانيتها: بيعة كفائية، واجبة على البعض دون بقية المسلمين، وهي المرتبطة بالأمر الكفائية، كالبيعة على الجهاد، البيعة الرضوان.

ويعكس هذا التقسيم الثنائي أن بيعة النساء تشمل البيعة على العقيدة (الالتزام السياسي)، فقد بايعت نساء الأنصار والمهاجرين رسول الله بعد صلح الحديبية، كما بايعته نساء قريش بعد فتح مكة، وهذه البيعة واجبة على كل مسلم ومسلمة دون اختلاف في الصيغة، أو تمييز في المسؤولية.

كما يمكن للمرأة أن تباع البيعة الكفائية وهي على أهلها فروض عين، فمثلاً بايعت نسيب بنت كعب رسول الله على الجهاد في بيعة العقبة الثانية، فقاتلت في غزوة أحد وغزوة خيبر ويوم اليمامة، كما أنها بايعت بيعة الرضوان التي بايع فيها

الصحابةُ رسول الله على الموت، وهو ما يدل على التزامها بالبيعة رغم أنها كفاثية، وهذا يعني وجوب التزام المرأة بالبيعة أيًا كان نوعها، وعدم وجود مجالٍ للتسامح فيها^٩

وفي هذا الإطار يمكن قياس الانتخاب في عصرنا الراهن على البيعة رغم تميّز الأخيرة بوجود بُعد المسؤولية العقائدية، والتزام الجماعة الطاعة والنصح والشريعة، إلى جانب توافر شروط العلم والاجتهاد في شخص المبايع، فقد اجمع جمهور فقهاء المسلمين على حق الانتخاب للمرأة بناءً على الأسس التالية:

١- أن المرأة فردٌ من أفراد الأمة الإسلامية التي توجه إليها خطاب الشرع التكليفي عمومًا في جميع النواحي والأوامر إلا ما جاء خاصًا بنص صريح أو إجماع يقتضي الاستثناء، ومسألة المشاركة في الاختيار تخلو من النص والاستثناء.

٢- أن المرأة شاركت الرجل في الإسلام منذ فجر الدعوة في جميع تكاليفها، فبايعت الرسول على جملة أحكام الإسلام، وشاركت في بيعة العقبة الثانية التي مثّلت العقد السياسي الذي أدى إلى نشوء الدولة الإسلامية، كما شاركت في المعارك والغزوات مع رسول الله وخلفائه من بعده.

٣- رُوي أن عبد الرحمن بن عوف شاور النساء في خدورهن في مسألة خلافة عثمان.

٤- أن الانتخاب يمثّل في جوهره اختيار الأمة لوكلائها وتمثيلها في أمور التشريع ومراقبة السلطة؛ ولذلك يمكن تكييف عملية الانتخاب على أنها عملية توكيل، والمرأة ليست ممنوعةً من أن توكّل عنها من يُنوب في الدفاع عن حقوقها، والتعبير عن آرائها فيما يخصّها من أمورٍ مختلفة.

٥- أن الانتخاب عبارة عن شهادة، والناخب عندما يُدلي بصوته يكون شاهدًا بصلاحيّة المرشح ليتبوأ هذا المركز، ويجوز أن تكون المرأة شاهدةً.

٦- أن الانتخاب يشكّل نوعًا من أنواع الاجتهاد والفتوى، ولا تمنع المرأة من ممارسة الاجتهاد والفتوى^{١٠}

ثانيا/حق الترشح لعضوية المجالس النيابية ومجالس البرلمان

ليس في نصوص الإسلام ما يسلب المرأة أهليتها للعمل النيابي أو المجالس المحلية المنتخبة. ولا يحول الإسلام دون توجيه المرأة اهتماماتها إلى إصلاح أداة الحكم بالنقد والتوصية والمراقبة والمجالس النيابية مهمتها التشريع للقوانين ومراقبة عمل الحكومة والسلطة التنفيذية في تصرفاتها وبرامجها، وهذه الأعمال تدخل في وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^{١١}.

وقد أثبتت المرأة في دول كثيرة نجاحها في عضوية المجالس النيابية وخاصة بشؤون الطفولة والمرأة والشؤون الاجتماعية ومن النصوص التي تدل على أن المرأة يجوز لها شرعا أن تكون عضوا في مجلس الشورى ما ورد في السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "الن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"^{١٢}، فإنه لا علاقة له بمجلس الشورى لأن الحديث وارد في الحكم فلا يكون دليلا على ذلك.

في السنة^{١٣} للبعثة أي السنة التي هاجر فيها الرسول صلى الله عليه وسلم قدم عليه خمسة وسبعون مسلما من المدينة منهم ثلاثة وسبعون رجلا وامرأتان وبايعوه جميعا بيعة العقبة الثانية وهي بيعة حرب وبيعة سياسية، وبعد أن فرغوا من بيعته قال لهم: أخرجوا إلي منكم اثني عشر نقيباً يكونون على قومهم بما فيهم كفلاء^{١٤}.

وهذا أمر منه توجه للجميع بأن ينتخبوا ولم يخصص الرجال ولم يستثن النساء لا فيمن ينتخب ولا فيمن ينتخب.

ثالثا: المرأة ومنصب الوزارة

تأتي الوزارة بعد الخلافة من حيث الأهمية السياسية والإدارية في الدولة، وتنقسم الوزارة في الفقه الإسلامي إلى قسمين: وزارة التفويض (وهو أن يعهد الخليفة بالوزارة إلى رجل يفوض إليه النظر في أمور الدولة والتصرف في شؤونها دون الرجوع إليه) ووزارة التنفيذ (يقوم فيها الوزير بتنفيذ أوامر الخليفة وعدم التصرف في شؤون الدولة من تلقاء نفسه بل يتلقى الأوامر من الخليفة)

وبالرجوع للنصوص الشرعية لا نجد نصا شرعيا قاطعا يمنع المرأة من أن تتولى الوزارة وإنما جاء التحريم لتقلد المرأة منصب الرئاسة العظمى للحديث المشهور "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" ^١ ويقول الإمام الغزالي في كتابه (فضائح الباطنية): "فلا تنعقد الإمامة لامرأة، وإن اتصفت بجميع خصال الكمال وصفات الاستقلال، فكيف ترشح لمنصب الزعامة وليس لها منصب القضاء والشهادة" ^١

رابعا: المرأة ومنصب الخليفة

اتفقت آراء الفقهاء على عدم جواز تولي المرأة منصب الخلافة، فلا يجوز أن يكون الخليفة أنثى لما نقل عن أبي بكر رضي الله عنه قال: لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن فارسا ملكوا ابنة كسرى قال: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة".

فهذا الحديث يدل على أن الشرع قد نهى نهيا جازما عن تولية المرأة الرئاسة الكبرى لأن التعبير "لن" يفيد التأييد، وهو مبالغة في نفي الفلاح عن يوليها وهو قرينة على النهي الجازم فيكون النهي قد جاء مقرونا بقرينة تدل على طلب الترك طلبا جازما فكانت تولية المرأة حراما ^١

وقد نقل عن الماوردي أن المرأة لا يمكنها القيام بأعمال الخلافة فلا تستطيع الظهور في المجالس العامة ولا يمكنها مخالطة الرجال ومفاوضتهم.

فالإمامة العظمى وهي الولاية العامة العليا، ممنوعة على المرأة بالإجماع لورود النص الشرعي: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"، وهذا هو القول الراجح في المسألة ^١

وننتهي إلى أن مسألة الحقوق السياسية للمرأة أمر مقرر في الإسلام وإذا كانت مسألة إمامة المرأة أو رئاستها للدولة الإسلامية، موضع خلاف طويل فان بقية الحقوق السياسية كحق الانتخاب وحق الاستفتاء وحق الترشيح لعضوية مجلس الشورى أمر جائز.

بل هو يدخل في باب الواجب الكفائي، لأنه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

الخاتمة:

من خلال هذه المداخلة يتضح لنا جليا أن للمرأة حقوق سياسية لا يمكن إغفالها ولا هدمها فلها حق الانتخاب وحق الترشيح وحق تولي الوظائف العامة.....كما أن هناك ضوابط وقيود شرعية يجب أن تراعى عند قيام المرأة بتلك الوظائف السياسية ومن تلك القيود التزام الشرع وعدم الاختلاط وارتداء الزي الشرعي وغيرها....

إن الصراع الحضاري القائم اليوم في العالم والتحدي الصارخ للعالم الإسلامي يفرض علينا تكاتف الجهود، واشتراك النساء مع الرجال في كل القضايا المصيرية للأمة.

ولا يمكن أن تقوم للمجتمع قائمة وهو يهيمش عنصرا أساسيا وركيزة من ركائزه بعيدا عن معتك الحياة وصراع الحضارات.

الهوامش:

- ١) اسمهان قصور، المرأة وحقوقها السياسية في الفقه الإسلامي، جسر للنشر والتوزيع، طبعة أولى ٢٠١٠، ص ١٩٠.
- ٢) وصفي عاشور أبو زيد، مشاركة المرأة في العمل العام
- ٣) أخرجه البخاري، كتاب العيدين.
- ٤) رواه الترمذي في السنن كتاب السير، ما جاء في أمان العبد والمرأة ٢١٥
- ٦) محمود الخالدي، البيعة في الفكر السياسي الإسلامي، عمان. مكتبة الرسالة الحديثة ١٩٨٩، ص ٥٤، سيف الدين إسماعيل النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٠، ص ٥٢
- ٧) نفس المرجع
- ٨) السباعي، المرأة بين المرأة والقانون، ص ١٥٥.
- ٩) رواه البخاري، فتح الباري، كتاب الفتح ١٦/٦.
- ١٠) اسمهان قصور، مرجع سابق، ص ٩٧.
- ١١) رواه البخاري.
- ١٢) الإمام الغزالي، فضائح الباطنية، الدار القومية للنشر، ص ١٨.
- ١٣) اسمهان قصور، مرجع سابق، ص ١٠٣.
- ١٤) نفس المرجع، ص ١٠٤

مكانة المرأة العربية في الحياة السياسية الجزائرية نموذجاً

البرفسور محمودي مراد معهد الحقوق و العلوم السياسية - المركز الجامعي تيبازة - الجزائر

مقدمة

المرأة العربية التي تمثل نصف هذا الشعب، تعيش حالة من النضج السياسي، لما تقدمه لها، المجالس، والمراكز، المعنية بشئون المرأة، من دورات تدريبية مكثفة، ومؤتمرات، وندوات، وكتب، وكتيبات، ونشرات، تهدف إلى النهوض بالمرأة، وتمكينها، وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة.

ورغم هذه الحالة من النضج السياسي التي تعيشها المرأة، يعتقد أن قضية النهوض بها، تُعد من أعقد، وأصعب، القضايا في مجتمعاتنا الشرقية، نظراً لوجود العديد من العناصر الحاكمة، والمؤثرة، على مسألة الاعتراف بمشاركة المرأة، وبأن يكون لها دوراً بارزاً في المجتمع، كعدم إيمان البعض بدور المرأة خارج النطاق الأسري .

ولذلك كرست المجالس، والمراكز، المتخصصة في قضايا المرأة، كل وقتهما، وجهدها، للنهوض بالمرأة، وعدم تركها ضحية، لعادات، وموروثات خاطئة، لا تمت بصلة إلى الأحكام، والتعاليم الدينية، لكنها تأخذ في حساباتها فقط اعتبارات التعصب، والتشدد، من دون تأسيس الآراء، أو الأحكام على أسس شرعية سليمة، تتفق وصحيح الشرع، لكنها تتفق فقط مع أهواء البعض، ومعتقداتهم، ونظرتهم للحياة بشكل عام.

وتكون قضية دور المرأة في الحياة السياسية شاملة، ولا تقتصر على ملمح معين من ملامح هذه الحياة، فهي تشمل حقها في التصويت في الانتخابات، لمن تراه صالحاً، وقادراً على العطاء، وحقها في الترشيح لتمثيل الشعب في المجالس النيابية، والبلدية، وحقها في تولي الحقائق الوزارية¹.

وبخصوص الجزائر فالتاريخ يشهد أنّ المرأة الجزائرية في القديم ودون سُلخها عن طبيعة أغلبية المجتمعات في ذلك العهد قد استطاعت بحيويتها وقوتها وكفاءتها أن تعمق على الدوام مظاهر ومعاني الاحترام والتقدير لها وسط الأسرة والمجتمع، وأن توسّع مشاركتها في الحياة اليومية العامة بكل مجالاتها في الحرب والسلم، مع وجودها كقاعدة أساسية للأسرة، وإذا كانت مراحل معينة من هذا التاريخ قد سجّلت تولي المرأة لمسؤوليات قيادية كانت فيها صاحبة الأمر والنهي، و صاحبة الكلمة الأخيرة في جلائل الأمور وقت الشدة واليسر، فإنّ مرحلة الكفاح المسلح قد أعطت للمرأة مجالاً أوسع إلى جانب أخيها الرّجل حيث أنّ حرب التحرير قد أعطت أهمية كبرى لتواجد المرأة في صفوف المجاهدين، ولعل أهم دليل على ذلك وثيقة مؤتمر الصومام، لذلك سنعالج في مداخلتنا هذه مكانة المرأة العربية في الحياة السياسية، كما سنتناول دراسة عن هذه المكانة في الجزائر وفق الخطة التالية:

¹ - شحاتة غريب، رأي حول دور المرأة العربية في الحياة السياسية، قناة CNN بالعربية، مقال منشور في الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٥، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/12/04/opinion-arab-woman-role-politic>

المحور الأول: مشاركة المرأة في الحياة السياسية على مستوى الدول العربية

المحور الثاني: مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر

المحور الأول: مشاركة المرأة في الحياة السياسية على مستوى الدول العربية

نتناول فيه مشاركة المرأة في الحياة السياسية من الناحية الشرعية ثم معوقات دخول المرأة معترك الحياة السياسية فواقع المشاركة السياسية للمرأة العربية.

أولاً- مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الإسلام

لقد كرم الله سبحانه وتعالى المرأة في الإسلام، وأنزلها منزلةً رفيعةً تليق بها، وحرّرها من قيود الظلم والقهر، فلم تعد مقهورة مضطهدة كما في الجاهلية الأولى، وهي ليست سلعة رخيصة ولا مطية تتسلق فوقها وباسمها أفكار الديمقراطية الرأسمالية الغربية العفنة وروادها. ولم يكن هذا التكريم فيما خصّها بأنها أمٌّ وربّة بيتٍ وعرضٌ يجب أن يسان فحسب، بل جعل لها أدواراً في الحياة من خلال أحكام شرعية خاطب بها المرأة والرجل على السواء، يقول تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} [الحجرات: ١].

ومن الأحكام الشرعية العامة التي خاطب بها الله تعالى المرأة والرجل على السواء، ووعدهم على إقامتها جزيل الثواب، هو العمل السياسي، وهو يشمل أموراً عظيمةً مثل حمل الدعوة وتحمل الأذى في سبيلها، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعمل في حزب سياسي على أساس الإسلام: لمحاسبة الخليفة إن لم يُحسن تطبيق الإسلام، ولاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة إن لم تكن قائمة:

١- أما حمل الدعوة وتحمل الأذى... فقد كان للمرأة منذ فجر الإسلام النصيب الوافر في ذلك، فقد حملت النساء الدعوة إلى الإسلام في مكة ضمن كتلة الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته، بل إنهنّ تحمّلن في سبيل حمل الدعوة أشد أنواع العذاب والتنكيل من كفار مكة، ومن ذلك ما رواه البخاري عن سعيد بن زيدٍ أنه قال: «لَوْ رَأَيْتُنِي مُوثِقِي عُمَرَ عَلَى الْإِسْلَامِ، أَنَا وَأُخْتُهُ، وَمَا أَسْلَمَ...»، فقد كان عمر يعذبهما قبل إسلامه. ومواقف أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها المؤازرة للرسول صلى الله عليه وسلم من أول بعثته، وسمية أول شهيدة في الإسلام، وغيرهما من الصحابيات الجليلات، هي مواقف مضيئة في تاريخ الإسلام. وهكذا ضربت الصحابيات مثلاً سامياً في التضحية والصبر على الأذى، ثم كانت الهجرة إلى الحبشة ثم الهجرة من مكة إلى المدينة، وما تعرضت له المرأة المسلمة من ترك الأوطان والغربة والحياة القاسية والمعاناة الشديدة، ودورها في بناء الدولة الإسلامية في المدينة، والسيرة مليئةً بنماذج مضيئةٍ للمهاجرات مثل أسماء بنت أبي بكر وأم سلمة وأم أيمن وغيرهن رضي الله عنهن.

٢- وأمّا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد جاءت أدلته عامة لا تختص بالرجل دون المرأة، لقوله تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}، ولفظُ "أمة" لفظٌ عامٌ يشمل الرجل و المرأة على السواء، وقال تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [التوبة: ٧]، وقال صلى الله عليه وسلم: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوَنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْ عِنْدِهِ فَلَا يَسْتَجِيبُ لَكُمْ» [رواه أحمد والترمذي وحسنه]، وواضح أن الأمر في الحديث عام للرجال والنساء.

٣- وأما العمل السياسي في حزب سياسي قائم على أساس الإسلام لمحاسبة الخليفة فهو أيضا من الأعمال السياسية في ظل الخلافة التي يستوي فيها الرجال والنساء من جهة فرضية الحكم الشرعي، لأن أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي ذكرناها سابقا هي أدلة عامة تشمل أيضا أمر الحاكم بالمعروف ونهيه عن المنكر، وهي أيضا أدلة تفيد الوجوب. إضافة إلى ذلك، يقول صلى الله عليه وسلم: عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «سَتَكُونُ أُمَّرَأَةً فَتَعْرِفُونَ وَتُنَكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءًا، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِيمًا، وَلَكِنَّ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» قَالُوا: أَفَلَا نَقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا، مَا صَلَّوْا» رواه مسلم، والحديث عام أيضا في الرجال والنساء.

ونرى أن النساء في زمن الخلافة الراشدة قد التزمن بحكم المحاسبة ومارسها دون إنكار من الصحابة، فحين تولى عمر الخلافة اعترضت طريقه خولة بنت ثعلبة وقالت له ناصحة: "كنا نعرفك عويمرا ثم أصبحت عمر بن الخطاب أميرا للمؤمنين، فاتق الله يا عمر فيما أنت مستخلف فيه"، و كذلك أنكرت سمراء بنت نهيك الأسيدي على عمر نهيه أن يزيد الناس في المهور على أربعمئة درهم، فقالت له: "ليس هذا لك يا عمر: أما سمعت قول الله سبحانه {وَأَتَيْنَهُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا} فقال: "أصابت امرأة وأخطأ عمر".

كما أن للمرأة في الإسلام أن تترشح لمجلس الأمة باعتباره وكيلا عن الأمة في المحاسبة والشورى، لأن الشورى حق للمرأة والرجل على السواء، و المحاسبة واجبة على كليهما، و للمرأة شرعا أن تكون وكيلا لغيرها أو توكل غيرها في الرأي. وقد تجلى دور المرأة المسلمة في الشورى لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة بعد عقد صلح الحديبية أن يقوموا فينحروا هديهم... فلما لم يقيم منهم أحد، قام صلى الله عليه وسلم فدخل على أم سلمة، فذكر لها ما لقي من الناس و قد أهته ذلك وشق عليه صلى الله عليه وسلم «فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أُنْجِبْ ذَلِكَ، اخْرُجْ ثُمَّ لَا تَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً، حَتَّى تَنْحَرَ بُدْنَكَ، وَتَدْعُو حَالِقَكَ فَيَحْلِقَكَ، فَخَرَجَ فَلَمْ يَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ نَحَرَ بُدْنَهُ، وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا، فَتَنَحَّرُوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَخْلِقُ بَعْضًا...»، وهذه الإشارة والرأي السديد من أم سلمة تعتبر من الشورى للحاكم.

وثبت عن سيدنا عمر أنه كان حين تعرض له نازلة يدعو المسلمين إلى المسجد، و كان يدعو النساء و الرجال ويأخذ رأيهم جميعا، و قد رجع عن رأيه كما رأينا حين ردت امرأه في أمر تحديد المهور.

٤- وأما عمل الحزب لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة إن لم تكن موجودة كما هو الحال اليوم، فإن الدليل الشرعي يوجبه على القادرين من الرجال والنساء على حد سواء، يقول تعالى: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [آل عمران: ١٠١]، هذه الآية خاطبت المؤمنين والمؤمنات وأمرتهم بإنشاء حزب يكون عمله الدعوة إلى الإسلام (الخير) وأمر الأمة بتحكيم شرع الله ونهيهما عن الأخذ بالأفكار والأنظمة الغربية، وهذا أعظم معروف يؤمر به وأشد منكر ينهى عنه. وكذلك الأحاديث الشريفة التي يستدل بها على وجوب إقامة الخلافة كقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً» [رواه الطبراني في الكبير]، فكلمة "من" عامة تشمل الرجال والنساء، و من المعلوم أن نسيبة بنت كعب - أم عمارة - من بني مازن بن النجار، و أسماء بنت عمرو - أم منيع - من بني سلمة بايعن الرسول صلى الله عليه وسلم في بيعة العقبة الثانية، و قد بايع الرسول صلى الله عليه وسلم النساء اللواتي هاجرن بعد إقامة الدولة، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبِهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ

فبايغهنَّ واستغفرَ لهنَّ اللهُ إِنَّ اللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [الممتحنة^١]، و عليه فإن الميئة الجاهلية تشمل النساء أيضا ممن لم يكن في أعناقهن بيعة أو لم يتلبسن بالعمل لإيجاد خليفة يستحق البيعة.

هذه أحكام شرعنا الحنيف المتعلقة بالمرأة ودورها السياسي في ظل الخلافة، فيجب على نساءنا اليوم أن يتأسين بسيرة هؤلاء النساء العظيمات، ويعملن كما عملن لاستئناف الحياة الإسلامية والنهوض بالمسلمين، حتى يظهر الله أمره ويعز دينه، وإذا شهدنا قيام خلافة المسلمين الثانية على منهاج النبوة، لا يترك العمل السياسي، بل يستمرن في نصح المسلمين وأمرهم بالمعروف و نهيمهم عن المنكر، ولا يتوانين بإذن الله عن محاسبة الخليفة و أعوانه و النصح لهم، حتى يرضى الله عنهن، و يحشرن في زمرة المسلمات الأوائل².

ثانيا- معوقات دخول المرأة معترك الحياة السياسية

هناك عدة اعتبارات أساسية تعوق دخول المرأة لمعترك الحياة السياسية نلخصها فيما يلي:

١- الاعتبار التعليمي والثقافي

حيث يجب الاهتمام بقضية تعليم المرأة، وتوعيتها، بأن تدرس، وتتعلم، حتى تحصل على أعلى الدرجات العلمية، وألا تكتف بالقراءة، والكتابة فقط، أو الاكتفاء بدرجة دنيا من التعليم، ثم يبدأ التأثير عليها، من خلال إغراءات سيضح وهمها، وزيفها، وكذبها، فيما بعد، لإخضاعها لفكرة الزواج في سن مبكرة، رغم خطورة هذا الأمر على صحتها العامة، وحتى على صحتها الإنجابية بوجه خاص.

فهناك العديد من البنات اللاتي لا يعرفن استكمال مسيرتهن التعليمية، بسبب الزواج المبكر، والدخول في دائرة المشكلات المجتمعية، والأسرية، مما يحول بينهن وبين صفاء الذهن، والفكر، لإستكمال المشوار التعليمي.

فقضية تعليم المرأة تُعد من القضايا الرئيسية، في عملية التنمية بوجه عام، وليس في مجال التنمية السياسية فقط، ولذلك حرصت المواثيق الدولية، والصكوك الحقوقية، والدساتير الوطنية، على تدعيم الحق في التعليم، وترسيخه، وتعزيزه، لأن العلم هو أساس تقدم الشعوب.

وللأسف، ما زال البعض يؤمن بأن منزل الزوجية هو المكان الوحيد المناسب للمرأة، ولا مكان لها خارج هذا المنزل، وأن دورها في الحياة السياسية، ما هو إلا وهم، وتقليد للغرب، وبما يخالف الأحكام الشرعية، على حد تعبيرهم!

كما يكون البُعد الثقافي مهما للغاية، فهناك عدة موروثات ثقافية خاطئة، وعلى الرغم من تعزيز التشريعات القانونية للمسائل التي تساهم في بناء مجتمع قوي، و متماسك، وأن هناك خطوط حمراء لا تمس، إلا أن هناك من تجاوز هذه الخطوط الحمراء، وما زال ينظر إلى المرأة كمجرد جسد بلا روح، وأنها غير مؤهلة للمشاركة في الحياة الثقافية، أو غيرها، وان كل فنونها تنحصر فقط في المنزل ولوازمه!

ولذلك يتعين على المؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، أن تقوم بدور فعال، في نشر الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وإتاحة الفرص المتكافئة في طريقها، كي يتم تمكينها، وتدعيمها، ومساندتها في المشاركة في الحياة

^٢ - شريف زايد، دور المرأة السياسي في الإسلام ، في الحياة السياسية، مقال منشور في الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٥، على الموقع الالكتروني للمكتب

الإعلامي لحزب التحرير: <http://hizb.net/?p=4056>

العامّة، وصناعة القرار، وخاصة في ظل قدرتها، وتمتعها، بالعديد من الإمكانيات، في المساهمة في وضع الخطط، والاستراتيجيات، التي توفر حلولاً للمشكلات، ولعظم القضايا المجتمعية.

٢- الاعتبار الاجتماعي والاقتصادي

حيث ما زالت المرأة العربية تعاني من مشكلات اجتماعية، واقتصادية، قد تعوقها عن المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية، وهذا يتطلب المزيد من الجهود لمساندتها، وتشجيعها على المشاركة، ولن يكون ذلك فقط من خلال الخطب، والمحاضرات، والأوراق المقدمة إلى مؤتمرات، أو ندوات، ولكن من خلال خطط عملية، وواقعية، ووضع آليات لتنفيذها على أرض الواقع.

فكثير من النساء يعشن مشكلات اجتماعية، واقتصادية ضخمة، بسبب حالات الطلاق المتزايدة، وتنوع الأزمات المادية، التي قد تصل إلى حد عدم وجود الوجبات الغذائية اليومية، مما يضطرن إلى الإنشغال بتوفير المستلزمات الأساسية، وعدم التفكير في الشأن السياسي، أو المشاركة فيه، فكيف يفكرن في الحياة السياسية، وهن بلا مأوى، أو بلا غذاء؟! وكيف يفكرن في الشأن العام، وهن ضحية إهمال مجتمعي، أدى بهن إلى البحث المتواصل عن أدنى متطلبات الحياة؟!!

فكم من القضايا المرفوعة على المرأة في بعض المحاكم العربية، بسبب ديونها التي تراكت علمها، بسبب عمليات الاقتراض التي تقوم بها، رغم فوائدها المرتفعة، لاستغلال حالة العوز والحاجة التي تمر بها، لتوفير الحدود الدنيا من المعيشة، والتي لا يمكن وصفها بالحياة الكريمة.

فكيف تشارك المرأة في الحياة السياسية، وهي مُعرضة للسجن في أي لحظة، تنفيذاً لما يصدر ضدها من أحكام بسبب الديون التي عليها؟! وكيف تشارك المرأة في الحياة السياسية، وهي ضحية مجتمع، لم يسعَ إلى وضع الحلول المبتكرة، لقضايا المرأة المالية، ومساعدتها في تذليل العقبات، والقضاء على المخاوف الاقتصادية؟!!

ولذلك يجب أن تحظى قضايا المرأة التعليمية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، بأولوية في أجندة الدول، والحكومات، وفي أجندة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، حتى يمكن لها المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية.

ولا يقتصر دور المرأة في الحياة السياسية على مجرد متابعة الشأن العام، ومعرفة آخر المستجدات، والتطورات، التي حدثت في المجتمع، ولكن ينبغي أن نتجاوز هذا الحد، وأن نمكن المرأة من الترشح للمجالس النيابية، والبلدية، وتقلد أرفع المناصب في الحياة السياسية.³

٣- غياب القوانين المنصفة للمرأة عامل رئيسي في ضعف مشاركتها في الحياة السياسية، فالمشروع في العديد من الدول العربية ينظر إلى قضية المشاركة السياسية نظرة مبتسرة، فيركز على منحها حقوقها السياسية دون أن يمنحها حقوقها المدنية، في حين أن استقامة الأولى تعتمد على استقامة الثانية، فالمرأة التي تعاني من غياب

قانون للأحوال الشخصية ينصفها ويعيد لها كرامتها، لا يهمها أن تشارك في المجال السياسي لأنها منشغلة بهمها الشخصي.

^٣ - شحاتة غرب، رأي حول دور المرأة العربية في الحياة السياسية، المرجع السابق.

٤- غياب الوعي لدى المرأة نفسه: وهذا ما يظهر في كثير من الدول العربية - وبخاصة دول الخليج العربي - حيث لا تعطي المرأة صوتها للمرشحات السيدات، وذلك لعدم وعي السيدات بأهمية أن تمثلن من تنوب عنهن^٤.

ثالثا- واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية

تعد المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية، والحياة العامة، جزءاً أساسياً من عملية التحول الديمقراطي في المجتمع. ورغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن دورها في المجال السياسي لا يزال ضعيفاً. ويتمثل ذلك في ضعف وجودها في الساحة السياسية الرسمية، ولاسيما مراكز صنع القرار أي (القيادات العليا و الحكومات)، وفي المؤسسات التمثيلية (البرلمان و البلديات)، وبصفة عامة تنقسم الدول العربية إلى قسمين:

• القسم الأول: يشمل الدول التي تعترف للنساء بالحقوق السياسية، وخاصة الحق في التصويت، والحق في الترشح، ومنها على سبيل المثال، تونس والمغرب والجزائر ومصر ولبنان والأردن وسوريا والعراق واليمن.

• القسم الثاني: يشمل الدول التي لا تعترف للنساء بالحقوق السياسية وتحرمهن من التمتع بها، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال السعودية التي ما تزال تعمل بقاعدة التعيين، وترفض الاستعاضة بقاعدة الانتخاب، على كافة المستويات.

أما بالنسبة لتواجد المرأة في مراكز صنع القرار سواء على المستوى التنفيذي أو التشريعي، فيوضحها الجدول التالي، وتختلف النسب الموضحة في كل دولة باختلاف البيانات المتوفرة في هذه الدول.

نسب تواجد المرأة في البرلمانات العربية

الدولة	تاريخ الانتخابات	عدد المقاعد	عدد مقاعد المرأة	النسبة المئوية
سوريا	٢٠٠٣	٢٥٠	٣٠	١٢%
تونس	1999	182	21	١١.٥%
المغرب	٢٠٠٢	٣٢٥	٠٣	١٠.٨%
السودان	٢٠٠٠	٣٦٠	٣٥	٩.٨%
الجزائر	٢٠٠٢	٣٨٩	٢٤	٦.٢%
الأردن	٢٠٠٣	١١٠	٠٦	٥.٥%

^٤ - د. إيمان بيبرس، شيما البناء، معالي أحمد عصمت، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، مقال مقدم في ندوة عقدتها جمعية نخوض و تنمية المرأة، بدون سنة، ص ٥٥، منشور على الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٥، على الموقع الإلكتروني:

adew.org/ar/documentations/ResearchesPDF/6.pdf

مصر	٢٠٠٥	٤٥٤	٠٩	١.٩%
لبنان	٢٠٠٠	١٢٨	٠٣	٢.٣%
اليمن	٢٠٠٣	٣٠١	٠١	٠.٣%
البحرين	٢٠٠٢	٤٠	٠٠	٠٠.٠٠%
الكويت	٢٠٠٣	٦٥	٠٠	٠٠.٠٠%
السعودية	٢٠٠١	١٢٠	٠٠	٠٠.٠٠%
الإمارات	١٩٩٧	٤٠	٠٠	٠٠.٠٠%
موريتانيا	٢٠٠١	٨١	٠٣	٣.٧٠%

وبذلك نرى تدنى نسبة مشاركة المرأة في البرلمان على مستوى الدول العربية بصفة عامة على اختلاف نظمهم السياسية، وأن كانت هذه النسب تبلغ أقصى ارتفاعها في سوريا، وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة السورية، تماشيًا مع الخطوات التي تتخذ حاليًا في سبيل مشاركة أكبر للمرأة السورية في الحياة العامة^٥.

المحور الثاني مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر

حيث نعالج في هذا المحور مشاركة المرأة في الحياة السياسية قبل الاستقلال وبعده وكذلك نتعرض لتقييم جهود الدولة الجزائرية في هذا المضمار، وكذلك كما يلي:

أولاً- مشاركة المرأة في الحياة السياسية قبل الاستقلال

إن التاريخ يشهد أنّ المرأة الجزائرية في القديم ودون سلبها عن طبيعة أغلبية المجتمعات في ذلك العهد، قد استطاعت بحيويتها وقوتها وكفاءتها أن تعمق على الدوام مظاهر ومعاني الاحترام والتقدير لها وسط الأسرة والمجتمع، وأن توسّع مشاركتها في الحياة اليومية العامة بكل مجالاتها في الحرب والسلم، مع وجودها كقاعدة أساسية للأسرة، وإذا كانت مراحل معينة من هذا التاريخ قد سجّلت تولي المرأة لمسؤوليات قيادية كانت فيها صاحبة الأمر والنهي، و صاحبة الكلمة الأخيرة في جلائل الأمور وقت الشدّة واليسر، فإنّ مرحلة الكفاح المسلح قد أعطت للمرأة مجالاً أوسع إلى جانب أخيها الرّجل حيث أنّ حرب التحرير قد أعطت أهمية كبرى لتواجد المرأة في صفوف المجاهدين، وقد وردت في وثيقة مؤتمر الصومام الإشارة التالية:

^٥ د. إيمان بيبرس، شيماء البنا، معالي أحمد عصمت، نفس المرجع، ص ١٩.

"كانت مساعدة الطلبة والطالبات كبيرة النفع لا سيما في الميدان السياسي والميدان الإداري والميدان الصحي " ممّا يبين أنّ المرأة والفتاة المتعلّمة وضعت منذ البداية كفاءتها رهن إشارة الثورة . أمّا تحت عنوان " : الحركة النسائية " فنجد مؤتمر الصومام يعبّر بإعجاب وتقدير المرأة الجزائرية الشّجاعة " توجد في الحركة النسائية إمكانات واسعة تزداد وتكثر باطراد وإنّا لنحي بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية للفتيات والنساء الزوجات والأمهات ... جميع أخواتنا المجاهدات اللاتي يشاركن بنشاط كبير وبالسلح أحيانا في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن ."

• التنظيم النسائي

لقد تكوّنت أول بذور التنظيم النسائي في الجزائر سنة ١٩٤٤م وبرزت المنظّمة في سنة ١٩٤٤م باسم (جمعية النساء المسلمات الجزائريات) التي تلاشت بعد انطلاق ثورة أول نوفمبر حيث اندمجت ككل القوى الوطنية دون تمييز وانصهرت في بوتقة الثورة و إننا نجد المرأة خلال الثّورة تمثل المرأة الجزائرية في الملتقيات الدولية النسوية وتسمع صوت الثورة ، وكانت تقابل فيها ، بحماس منقطع النظير ، وتقابل بالعناق وبالمناداة بحرية الجزائر ، وتسجيل تأييدها ودعمها وندائها في بياناتها الختامية ولنأخذ من ذلك تمثيلها للمرأة الجزائرية في المؤتمر الدولي الرابع للاتحاد النسائي الديمقراطي الذي عقد في مدينة فيينا سنة ١٩٥٥ حيث انطلق صوتها يقول باسم المرأة الجزائرية اطلب من المؤتمر أن يراعى في اللائحة الختامية بأن المرأة الجزائرية لا تطلب في الوقت الحاضر حقوق العمل أو تحسين مستوى العيش ، بل إيقاف هذه الحرب الرهيبة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل قضية الحرية والاستقلال .

عن هذه الانطلاقة العملاقة التي أتاحها جبهة التحرير الوطني ، التي حملت مشعل الثورة للمرأة ، بحيث سارت بشكل تلقائي على ضوء توجيهات وعمل هذه الجبهة في الطريق الصحيح لحرية المرأة. في حين أن المرأة الجزائرية وُضعت على المحك الحقيقي ونجحت بتفوق في امتحان عسير لقدرتها و وطنيتها و طاقتها واستعدادها للتضحية حتى تحقيق النصر، ولذلك جاء في ميثاق طرابلس " : إن مشاركة المرأة الجزائرية الفعّالة في الحرب التحريرية تعطيها حق المشاركة بصفة كلية في النشاط العام لتطویر البلد و يجب على الحزب مساندة النشاط النسائي وتحميل المرأة المسؤولية، حسب كفاءتها في إطار العمل من أجل الوطن وفي ميثاق الجزائر : " يجب أن يزيل الحزب جميع عراقيل رقي المرأة وازدهارها ويؤكد نشاط المنظمات النسائية " بأن المساواة بين الرجل والمرأة يجب أن تكون أمراً واقعاً وينبغي للمرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي وفي بناء الاشتراكية بالنضال في صفوف الحزب والمنظمات القومية والنهوض بمسؤوليات فيها^١.

ثانيا- مشاركة المرأة في الحياة السياسية بعد الاستقلال

نتناول هنا آليات التمكين السياسي للمرأة بين التشريعات القانونية وقيود الواقع ثم واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر.

^١ - دور المرأة الجزائرية في الميدان السياسي، دراسة منشورة في الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٥، على الموقع الإلكتروني لمنتدى اللغة الجزائرية:

<http://www.4algeria.com/vb/4algeria.18668/>

١- آليات التمكين السياسي للمرأة بين التشريعات القانونية وقيود الواقع

سنحاول التطرق إلى آليات التمكين السياسي للمرأة في الجزائر كعنصر أول، وواقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر كعنصر ثان.

أ-آليات التمكين السياسي للمرأة في الجزائر

إن السلطة في الجزائر عبرت عن إرادتها الفعلية في النهوض بوضعية المرأة، وتحسين حقوقها وترقية موقعها على جميع الأصعدة، لاسيما منها السياسي، ويتجسد ذلك من خلال مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية والعهود، والاتفاقية المناهضة لجميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذا الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة. كما كرست جهودها الداخلية الرامية للارتقاء بمستقبل المرأة بإصدارها لترسانة من التشريعات، ولهذا سنعالج آليات التمكين القانونية دوليا وداخليا المصادق عليها في الجزائر.

-الآليات القانونية الدولية (التشريعات الدولية)

مصادقة الجزائر على أغلبية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمنظومة حقوق الإنسان لاسيما منها حقوق المرأة، وكما هو معروف دستوريا أن النظام الدستوري الجزائري تسمو فيه الاتفاقيات الدولية على القوانين المحلية، وهذا ما أكدته المجلس الدستوري في قراره الصادر بتاريخ ٢ أوت ١٩٨٥، وتمثل هذه الاتفاقيات في:

- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة ١٩٦٦، أين صادقت الجزائر عليه سنة ١٩٨٤، وعرضت الجزائر تقريرها الأول سنة ١٩٩٤، وتقريرها الثاني سنة ١٩٩٤ على لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

- الميثاق الدولي للحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية سنة ١٩٦٦، ومصادقة الجزائر عليه في ماي ١٩٨١.

- مصادقة الجزائر على الاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة في ماركس ٢٠٠٠.

- مصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية المتعلقة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لعمل ذي قيمة متساوية سنة ١٩٦٦.

- مصادقة الجزائر على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى بروتوكولها الاختياري، مقدمة في ذلك تقريران الأول سنة ١٩٩٤، والثاني سنة ٢٠٠٠.

-الآليات القانونية الوطنية (التشريعات الوطنية):

عند الحديث عن الآليات القانونية الداخلية والمتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة، يمكن أن نقر بأنها تميزت بعدة سمات ايجابية سواء خلال حقبة الأحادية الحزبية وما تضمنته من تشريعات(المواثيق الوطنية: ميثاق طرابلس ١٩٦٦، وميثاق الجزائر ١٩٦٦، وميثاق ١٩٧٧، وميثاق ١٩٨١)، أو في حقبة التعددية الحزبية والانفتاح السياسي عبر القوانين الصادرة (دستور ١٩٨٨، القانون ٩١١، المتعلق بالانتخاب، القانون رقم ٠٢٠ المتعلق بالأسرة، والقانون رقم ٠٥٠ المتعلق بالجنسية، قانون العمل، القانون رقم ١٢٠ المتعلق بتوسيع حصة المرأة في المجالس المنتخبة).

فمجمّل هذه التشريعات تعبر عما يلي:

- منح السلطة في الجزائر المرأة الحق في الانتخاب سنة ١٩٦٦.

- كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتدرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.

- ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحويل دون مشاركة فعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- مساواة جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أي شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون.

ومن بين الآليات القانونية الأكثر فعالية لتمكين المرأة سياسيا في الجزائر، القانون رقم ١٢٠٣ الصادر بتاريخ ١ جانفي ٢٠١٠ والمتعلق بتوسيع حصة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة واعتماد نظام الكوتا الذي جاء فيه ما يلي:

بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة.

30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة.

35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر.

40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنان وثلاثون.

50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

و بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي:

30% عندما يكون عدد المقاعد 3 و 3 و 3 و 4 و 4 مقعدا.

35% عندما يكون عدد المقاعد 5 إلى 5 مقعدا بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي.

30% بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها عشرون ألف نسمة.

وقد حاول المشرع الجزائري أن يمكن المرأة الجزائرية سياسيا، من خلال عمله على ما سماه التمكين للمرأة، وذلك عبر إنشائه مثلا الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة ٢٠٠٠، واللجنة الوطنية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة سنة ٢٠٠٠، ومنتدى النساء والمشاركة السياسية، و إستراتيجية مقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمجلس الوطني الجزائري للأسرة والمرأة... الخ.

ب- واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر

سنعرض واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر عبر مؤشر المشاركة السياسية، هذه الأخيرة تحمل وجهين، أولا الانتخاب والترشح، حيث قررت دخول المعتزك السياسي والانتخابي، وثانيا أهلية المرأة في اختيار من يمثلها ويتبنى انشغالاتها ويدافع عن حقوقها، والتي بدورها تقوم على مبدأ المساواة في جميع الحقوق المدنية والسياسية، وفيما يلي تطور مؤشر المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية عبر مختلف المؤسسات (المجالس المنتخبة، والحكومة).

- تواجد المرأة على مستوى المجالس المنتخبة

و ذلك على مستوى كل من المؤسسة التشريعية و المجالس المحلية.

* على مستوى المؤسسة التشريعية

إن تطور هيكل المؤسسة التشريعية في الجزائر وتحولها من مؤسسة ذات غرفة واحدة إلى مؤسسة ذات غرفتين، كان له أثرا إيجابيا على توسيع حصة المرأة داخل البرلمان، بداية من سنة ١٩٦٦ إلى غاية 2012 مع تطبيق قانون ١٢٠٣ المتعلق بتوسيع حصة المرأة داخل المجالس المنتخبة.

ف نجد أن المرأة الجزائرية انخرطت في العمل السياسي مع الاستقلال مباشرة، الأمر الذي يعد استكمالا للمسيرة النضالية الثورية للمرأة الجزائرية، حيث قدر عدد النساء المنتخبات في المجلس التأسيسي لسنة ١٩٦٦ بـ ١ نساء من بين 197 أي ما يعادل نسبة ٠.٥٠ % من العدد الإجمالي للنواب، وهذه نسبة تبعث عن الارتياح تجاه إرادة السلطة إزاء المرأة، أما خلال الفترة الممتدة من (١٩٩١-١٩٩٧) عرفت تواجد المرأة على مستوى المؤسسة التشريعية تراجعاً وانخفاضا من ١٠ نساء إلى ٠٧ نساء ما تعادل نسبة ٢.٤ % من عدد النواب الإجمالي المقدر بـ ٢٩٩ نائب.

بالمقابل عرفت ارتفاعا معتبرا خلال (١٩٩٤-١٩٩٩) في المجلس الوطني الاستشاري بنسبة تقدر بـ ١ % من عدد إجمالي يقدر بـ ٦٠ عضو، وأيضا تراجعت خلال الفترة الممتدة من (١٩٩٩) إلى (2002) أين وصلت إلى ٣.١٩ % من عدد النواب الإجمالي المقدر بـ ٣٨٠ نائب.

أما الفترة الممتدة من (٢٠٠٧-٢٠١٠) عرفت تحسنا ملحوظا نسبة تواجد المرأة على المستوى البرلماني حيث انتقل عدد النساء من ١٢ إلى ٢٤ و ٣١ على التوالي بنسبة تعادل ٦.٤ و ٧.٧ %.

ويبقى الشيء اللافت للنظر، إنه وأثناء تواجد المرأة على مستوى البرلمان بتلك النسبة إلا أنه يبقى تواجدها ضعيفا سواء في مكاتب المجالس البرلمانية أو مكاتب اللجان. ويجب أن ننوه التطور حيث وصل عدد النساء ارتفاعا محسوسا للمرأة داخل المجلس الشعبي الوطني أين وصل ١٤٥ نسبة تعادل 31.38% الأمر الذي حسن من رتبة الجزائر دوليا حيث انتقلت إلى الرتبة ٢ عالميا في نسبة تمثيل النساء في البرلمان، وبهذا أصبحت الجزائر تتصدر قائمة الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان. وذلك بعد التعديلات التي أقرتها الحكومة الجزائرية في الإصلاحات السياسية الأخيرة التي تمنح نسبة مشاركة تتراوح بين ٣ و ٥ بالمئة. وكان لهذه التعديلات الأثر الواضح في زيادة نسبة انخراط المرأة في العملية السياسية وتطور نسبة ترشحها على مستوى المجلس الشعبي الوطني مثلا.

* على مستوى المجالس المحلية

إن تمثيل المرأة في المجالس المحلية عرف بضعفه وتدني نسبة تواجد المرأة داخل المجالس، وهذا منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، أين بلغت نسبة النساء المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية سنة 1967 حوالي ٢٠ امرأة، وقد ارتفع عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية الولائية سنة ١٩٦٦ حوالي ٤٥ امرأة.

أما بعد قرار التعددية سنة ١٩٨٨، شهد تمثيل المرأة في المجالس المحلية ارتفاعا مقارنة بمرحلة السبعينات التي لم يكن فيها تواجد للمرأة لا يكاد يذكر، فانتخابات ١٩٩٧ المحلية ترشحت للمجالس البلدية ١٢٨ امرأة فازت 75 امرأة من بينهن، وترشحت للمجالس الولائية ٩٠٥ فازت منها ٦٢ امرأة. مع صعود 6 نساء ترأسن المجالس الشعبية البلدية، ورئيستين للمجالس الولائية، وهي نتائج من شأنها تلميع صورة الجزائر على الصعيد الدولي وفي المنابر الأوروبية التي لديها هذا التنوع في التواجد النسوي.

والملاحظ أن وجود المرأة على مستوى المجالس البلدية و الولائية عرف تطورا ملحوظا كميًا، لكن من الجانب النوعي نلاحظ أن إسناد الأدوار والوظائف إلى المرأة في البلديات والولايات يقتصر فقط على وظائف ذات طابع اجتماعي، وهياكل الصحة والطفولة والتضامن.

وبالنظر لحدائث التجربة الخاصة بالتطبيق الخاص بالقانون العضوي الخاص بتعزيز التواجد النسوي بالمجالس المنتخبة، فإنها نسبة مشجعة وبداية جيدة، مقارنة بالنسبة الهزيلة جدا التي كانت تتحصل عليها النساء في المحليات السابقة، حيث لم يكن يحظين حتى بفرصة ترشيحهن إطلاقا رغم وجود الكفاءات العديدة في صفوف الأحزاب.

- تواجد المرأة في الجهاز التنفيذي

عند تتبع تاريخ المرأة الجزائرية منذ الاستقلال ومساهمتها في الجهاز التنفيذي نجد أن المرأة غير ممثلة في الحكومة منذ ١٩٦٢ إلى غاية ١٩٨٦ ولم تتقلد أي منصب وزاري.

وبقي حضور المرأة في الحكومة مضطرب وغير مستقر، ففي سنة ١٩٨٨ و ٢٠٠٢ عرف تواجد المرأة يتراوح بين امرأة وامرأتين، أما المحطة المفصلية التي سجلت فيها المرأة حضورها بشكل ملفت جوالاً ٢٠٠٢ أين تم تعيين ٥ نساء في الحكومة على الرغم من وجود أربعة نساء كوزيرات منتديات، غير أن هذا العدد عرف تراجعاً سنة ٢٠٠٤ إلى ٣ نساء ونسبة تقدر بـ ٣.٣%.

• حصة النساء في حكومات الجزائر المستقلة

1962-1983: * منصب حكومي للمرأة.

1984-1987: وزيرة واحدة.

1987-2002: وزيرتين في الحكومة.

2002 05: وزيرات واحدة ووزيرة وأربعة وزيرات منتديات.

2012: ثلاث وزيرات^٧.

ثالثاً- تقييم جهود الدولة الجزائرية على صعيد التمثيل السياسي للمرأة

نوهت جامعة الدول العربية بما حققته الجزائر على صعيد التمثيل السياسي للمرأة سواء في الحكومة أو في المجالس المنتخبة مما يجعلها تحتل مرتبة رائدة في المنطقة والعالم في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية. واعتبرت جامعة الدول العربية في بيان صادر عن "قطاع الشؤون الاجتماعية وإدارة المرأة والأسرة والطفولة" تعيين سبع وزيرات ضمن تشكيلة الحكومة الجزائرية الجديدة "خطوة غير مسبوقة نحو تعزيز مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي". كما ثمنت الجامعة "الانجاز الذي حققته الحكومة الجزائرية على صعيد التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية وبصفة خاصة في المجالس المنتخبة والذي تجاوز نسبة ٣١ بالمائة مما عزز دور المرأة بصفة فعلية في منابر وضع التشريعات والسياسات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وأضافت الجامعة العربية أن ذلك "مكن الجزائر لتكون في مقدمة دول

^٧ موقع التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية - قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة ، دراسة منشورة في الانترنت بتاريخ ١٤ مارس

المنطقة العربية وعدد من دول العالم المتقدمة والنامية حيث صنفها الاتحاد البرلماني الدولي من بين ٣٠ دولة الأولى على المستوى العالمي في مجال تمثيل المرأة في كافة المجالس المنتخبة". وذكرت الجامعة في بيانها بان نسبة التمثيل النيابي للمرأة الجزائرية "ساهم بشكل ايجابي" في رفع وضع المنطقة العربية من المستوى الأدنى إلى ثاني أدنى مستوى دوليا للمشاركة السياسية للمرأة. وأكد البيان أن التمثيل والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر يعد "نموذجا ايجابيا يحتذى به" في تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية التي تنص على ضمان إنفاذ الحقوق السياسية للمرأة⁸.

خاتمة

رغم التغيير الكبير الذي طرأ على المجتمعات العربية بوجه عام والمجتمع الجزائري خاصة بخصوص تقبل مشاركة المرأة في الحياة السياسية بعد أن كان دور المرأة ينحصر فقط في الأسرة و صدور مجموعة من القوانين و الإصلاحات كلها تصب في مصلحة المرأة إلا أن مشاركتها لا تزال محدودة لو قورنت بمشاركة أخوها الرجل في هذا المضمار، و إن نجاح مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية ولن يكون إلا من خلال دراسة المقترحات الآتية:

- الجانب التشريعي: حيث يجب إعداد و سن التشريعات، التي تهتم بقضايا التمييز الايجابي للمرأة، وأن تضمن لها هذه التشريعات، حداً أدنى من التمثيل في البرلمان، وألا تكون هذه التشريعات مؤقتة بفترة زمنية معينة، بحجة إعطاء الفرصة لتمكين المرأة، ومساعدتها في الاندماج في الحياة السياسية، ثم بعد ذلك يكون شأنها كسأنا غيرها، دون ضمان حدود دنيا لتمثيلها في المجالس النيابية، والبلدية، وهذا هو ما لا أؤيده، لأن المرأة تحتاج إلى وضع الضمانات التشريعية التي تساعد على تمكينها، وتمثيلها في الحياة السياسية، بصفة دائمة، ليس لعدم قدرتها على منافسة الرجل، ولكن لوجود عادات، وتقاليد، وموروثات خاطئة، لا أعتقد أنها ستزول من المجتمع بسهولة!

- الجانب التنفيذي: حيث يجب على السلطة التنفيذية في أي دولة من دولنا العربية، أن تُتيح للمرأة فرص المشاركة في الحياة العامة بشكل عام، وفي الحياة السياسية بشكل خاص، بما يحقق تعزيز دورها في المساهمة في الشأن العام، من خلال المشروعات بقوانين التي تقدمها الحكومات إلى البرلمان، والتي يجب أن تضمن حداً أدنى لتمثيل المرأة في الحياة السياسية، ومن خلال تقليدها المناصب العامة القيادية، نظرا لقدرتها على العطاء باقتدار لصالح الوطن.

وينبغي ألا يكون اهتمام الحكومات بالمرأة حبيس الدراسات النظرية فقط، بل يجب أن يدل الواقع دلالة قاطعة على قيام هذه الحكومات، بتمكين المرأة بالفعل، وإعطائها حقها، في المشاركة في صنع القرار، وعدم استبعادها من المشهد العام.

⁸ - الجامعة العربية تنوه بالانجاز الذي حققته الجزائر على صعيد التمثيل السياسي للمرأة، مقال منشور على الموقع الالكتروني لجريدة النهار، تاريخ المراجعة فيفري

٢٠١٠ <http://www.ennaharonline.com/ar/national/207331->

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D9%88%D9%87-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2-

%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%AD%D9%82%D9%82%D8%AA%D9%87-

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-

%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-

%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9.html

- الجانب المجتمعي: وهنا يقع علينا، وخاصة الذكور، مسئولية مجتمعية مهمة لدرجة كبيرة، حيث يجب الاعتراف بدور المرأة الرائد في العمل التنموي بصفة عامة، وفي الحياة السياسية بصفة خاصة، وأن نعمل على ترك العادات، والموروثات الخاطئة جانباً، بهدف توسيع دائرة المشاركة السياسية بين كافة فئات المجتمع، وأن يكون للرجال والسيدات مكاناً مهماً في هذه الدائرة، لتبادل الرؤى، والأفكار، التي تخدم قضايا الحقوق والحريات، والمصلحة العامة للوطن.

وأخص بالذكر في هذا الإطار منظمات المجتمع المدني، التي ينبغي عليها أن تلعب دوراً حقيقياً، ولموسماً، بعيداً عن مجرد التوثيق بالصور، والمستندات، لإرضاء بعض الهيئات الدولية، والحصول على الدعم المالي منها، ليستفيد به قلة، بغض النظر عن تحقيق مصالح الشعوب.

ولن يكون دور هذه المنظمات ملموساً، وعملياً، إلا من خلال حملات التوعية المستمرة، وخاصة للرجال، بأن يؤمنوا بدور المرأة، وألا يتم حصر دورها في النطاق الأسري، وأن التاريخ يشهد بجدارة المرأة، ومكانتها، وقدرتها، على القيادة، والعطاء المستمر.

ويبقى أن أوجه عباراتي للمرأة نفسها، بأن يتوافر بالفعل لديها الإرادة السياسية، وأن يكون مبدأ سلطان الإرادة السياسية، هو الحاكم لتصرفاتها، وهو الذي يدفعها إلى المشاركة في الحياة السياسية، وأن ترفض عدم انخراط بعض النساء في الشأن العام، وأن يتم تشجيعهن على الدخول في دائرة العمل السياسي، سواء بالتصويت في الانتخابات، أو بالترشيح للمجالس النيابية، والبلدية، أو السعي إلى تقلد المناصب العامة، ليكون لهن دوراً فعالاً، ومكاناً مهماً على خريطة الحياة السياسية، وفي صناعة القرار، من أجل بناء الوطن.⁹

قائمة المراجع:

١- د. إيمان بيبرس، شيماء البناء، معالي أحمد عصمت، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، مقال مقدم في ندوة عقدتها جمعية نهوض و تنمية المرأة، بدون سنة، ص ٥٥، منشور على الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: adew.org/ar/documentations/ResearchesPDF/6.pdf

٢- شحاتة غريب، رأي حول دور المرأة العربية في الحياة السياسية. قناة CNN بالعربية، مقال منشور في الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/12/04/opinion-arab-woman-role-politic>

٣- شريف زايد، دور المرأة السياسي في الإسلام، في الحياة السياسية، مقال منشور في الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني للمكتب الإعلامي لحزب التحرير: <http://hizb.net/?p=4056>

١- دور المرأة الجزائرية في الميدان السياسي، دراسة منشورة في الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني لمنتهى اللمة الجزائرية: <http://www.4algeria.com/vb/4algeria.18668/>

١- موقع التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية - قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة، دراسة منشورة في الانترنت بتاريخ ١ مارس ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني لمؤسسة البحوث و الدراسات لاتحاد المغرب العربي، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١١: https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=624384504243864&id=306990725983245

^٩ - شحاتة غريب، المرجع السابق.

¹ - الجامعة العربية تنوه بالانجاز الذي حققته الجزائر على صعيد التمثيل السياسي للمرأة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لجريدة النهار، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٥-207331-ar/national/207331-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D9%88%D9%87-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-
%D8%AD%D9%82%D9%82%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-
%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-
%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9.html

المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي

أ. مغرابي نسيم/ باحثة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر ٢٠١٣ -

الملخص:

تلقي قضية المشاركة السياسية للمرأة العربية متابعة واهتمام بالغين من قبل المختصين باعتبارها موضوعًا يتصل بالمشهد السياسي وأفاق التحول ، على غرار تمكنها من اختراق حواجز التعطيل والتمييز. فقد شهدت بدايات القرن الماضي حرص غالبية الدول العربية على تحسين أوضاع المرأة في هياكل السلطة والأحزاب السياسية ، وذلك باقتحامها في البرلمان ومنحها حقائب وزارية إلى غير ذلك.

الكلمات المفتاحية:

المشاركة السياسية - المرأة - الوطن العربي.

Abstract :

Specialists are following with high interest the contribution of the Arab woman in the political life .It is because of the close link of this issue to the political scene and the possible future changes as far as her success to leap the borders of marginalization and inefficiency. The early of last century saw a real will of most Arab countries to improve the position of women in the different structures of the state and the political parties. All this appears in designating women at the head of ministries and their presence in force inside parliaments and parties... etc.

Key words :

Political participation – Woman – Arab world.

مقدمة:

بات موضوع المشاركة السياسية للمرأة يحتل مرتبة متقدمة ضمن سلم اهتمامات الدوائر السياسية واتجاهات الرأي العام المختلفة ، بل صار هذا الموضوع مؤشراً على مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات ، لا سيما مع ظهور العوالة وازدياد زخم الحركات والاتجاهات الديمقراطية وكذلك حقوق الإنسان في العالم ، وعلى ذلك تسعى مختلف دول العالم على غرار الدول العربية إلى إقرار خطوات فعلية وعميقة في سبيل تمكين المرأة العربية من ممارسة حقوقها السياسية. من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تتمتع المرأة بممارسة حقوقها السياسية في التشريعات العربية ، وكيف انعكس ذلك على الواقع الممارساتي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ، سنتناول في مداخلتنا هذه المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية

المحور الثاني: المشاركة السياسية للمرأة العربية في الخطاب الرسمي

المحور الثالث: واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية

١- مفهوم المشاركة السياسية:

المشاركة لغةً تعني المساهمة ، أما اصطلاحاً فهي تعني " أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن ، للتأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي كان أو محلي أو قومي.¹⁰

" المشاركة السياسية على أنها: "ذلك النشاط(J-Nelsson) و"جون نيلسون(S-Hantegton) وقد عرف " صموئيل هنتغتون

الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة ، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً ، منظمًا أو عفويًا ، متواصلًا أو منقطعًا ، سلميًا أم عنيفًا ، شرعيًا أو غير شرعي ، فعالاً أم غير فعال"¹¹.

كما عرفها " عبد المنعم المشاط" على أنها: " شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة ، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي وآليات عمله المختلفة ، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة ، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليه.¹²

¹⁰ سريست بني، مفهوم المشاركة السياسية في الدول الحديثة ، عن موقع:

<<http://kurdistan.portal.com/cms/index.php> paid 24.

¹¹ علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩، ص ٢٥.

عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث "نظريات وقضايا" ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية ١٩٨٨، ص ٣٧.¹²

ويمكن تعريف المشاركة السياسية على أنها ممارسة الحقوق السياسية المتمثلة في حق الانتخاب ، حق الترشح ، وحق تولي الوظائف العامة.

٢- مستويات المشاركة السياسية:

تختلف مستويات المشاركة السياسية في الحياة العامة من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدول نفسها ، ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تنفيذها ، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام ، فهناك أربعة مستويات للمشاركة السياسية:

المستوى الأعلى كمستوى أول: وهم الذين يمارسون النشاط السياسي ويجب أن تتوفر فيهم الشروط التالية أو البعض منها:

- عضوية منظمة سياسية

- التبرع لمنظمة أو مرشح في الانتخابات العامة

- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري

- المشاركة في الحملات الانتخابية

- توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذي المناصب السياسية أو للصحافة

- الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

المستوى الثاني: ويشمل هذا المستوى المهتمون بالنشاط السياسي الذين يقومون بعملية التصويت في الانتخابات ، كما يقومون بالمتابعة والاهتمام بشكل عام بما يدور في الساحة السياسية.¹³

المستوى الثالث: ويشمل هذا المستوى الهامشيون الذين لا يعيرون أدنى اهتمام بالأمر السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له ، وان كان بعضهم يشارك بدرجة ضئيلة ولا يكون هذا إلا في وقت الأزمات أو عندما تهدد مصالحهم المباشرة ، وبالتالي تكون حياتهم الخاصة في حالة خطر وتدهور.

المستوى الرابع: وهم أولئك المتطرفون سياسياً الذين يعملون خارج الأطر الشرعية ويستعملون أساليب العنف ، وأيضاً الأفراد الذين يشعرون بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة أو اتجاه النظام السياسي بصفة خاصة ، وهؤلاء إما ينسبوا إلى صفوف اللامبالين وإما أن يتجهوا نحو استخدام صور المشاركة التي تتسم بالعنف والحدة.¹⁴

٣- أشكال المشاركة السياسية:

للمشاركة السياسية أشكال متنوعة ومختلفة ، يمكن تقسيمها كما يلي:

¹³ حورية بقديوري، المشاركة السياسية للطلبات في الجزائر - دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطلبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجزائر، جامعة الجزائر ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص ٤٩.

¹⁴ عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد عبد الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ٢٠٠٤، ص ٨١١.

أ- المشاركة المؤسسية أو الرسمية: ويقوم بها أصحاب المناصب الرسميون انطلاقاً من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار المنسق الذي يهيمنون عليه ، ويواجهون من خلال هذه العملية مصاعب أو صراعات مع الآخرين ذوي المصالح من أعضاء المجتمع ، وهؤلاء المشاركون الرسميون هم أصحاب المناصب السياسية العليا والبيروقراطيون الكبار كنواب الوزراء.¹⁵

ب- المشاركة المنظمة (غير رسمية) : وتكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة وصل بين المواطن والنظام السياسي ، كالأحزاب السياسية ، النقابات ، جماعات الضغط¹⁶ ، وقد تم تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في الحياة السياسية وذلك لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية ، أي أنهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة¹⁷، ويعتبر هذا الشكل من المشاركة السياسية الأكثر شيوعاً في المجتمعات الديمقراطية والتي تركز بنيتها السياسية على مؤسسة المجتمع وتفعيل دور المجتمع المدني.¹⁸

ج- المشاركة المستقلة: وهي مشاركة المواطن بصفة فردية بحيث يتمتع هنا بحرية مطلقة في تحديد نوع المشاركة ودرجتها ، ويكون مخيراً في أن يشارك أو لا يشارك ، كالتصويت في الانتخابات والاستفتاء. ويضم غالباً هذا النوع من المشاركة غير الناشطين والمؤثرين سياسياً من الجمهور.¹⁹

٤- قنوات المشاركة السياسية:

يسعى الفرد للمشاركة السياسية من خلال قنوات مختلفة تتمثل فيما يلي:

أ- المشاركة عن طريق عملية التصويت في الانتخابات: حيث تقوم بإضفاء الشرعية على النظام السياسي ، وذلك من خلال اختيار المواطنين لممثلهم بكامل حريتهم وبمحض إرادتهم.

ب- المشاركة عن طريق مؤسسات المجتمع المدني: كالنقابات المهنية ، الحركات الاجتماعية ، الجمعيات الأهلية ، الجمعيات التعاونية ، الاتحادات الطلابية... التي تعتبر من بين القنوات المهمة للمشاركة السياسية ، حيث تعمل على بلورة الرأي العام الضاغط على الحكومة وتزيد قوتها ومشاركتها خلال مرحلة الانتخابات لما لها من دور في التأثير على الخيارات السياسية للمواطنين²⁰، كما أنها تقوم برعاية مصالح المجتمع والحد من قهر الدولة وتسليطها على تلك المصالح ، على غرار مساعدة الدولة في عملية التنمية والتطوير والإصلاح

المستمر²¹.

¹⁵ عامر صبع، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2008، ص 25.

حورية بقادوري، مرجع سابق، ص 52.¹⁶

عامر صبع، مرجع سابق، ص 26.¹⁷

حورية بقادوري، مرجع سابق، ص 52.¹⁸

صوفية العتيبي، المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة بسكرة 2004-2005، ص 69.¹⁹

حورية بقادوري ، مرجع سابق ، ص 54.²⁰

صالح زباني، موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية 16 (2007)، ص 257.²¹

ج- المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية: حيث تعمل الأحزاب السياسية على توسيع النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية من خلال تنمية علاقاتها بالناخبين ، كما تعد حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين.²²

د- المشاركة السياسية عن طريق الجماعات الضاغطة: تؤثر الجماعات الضاغطة على سيرورة اتخاذ القرار في الدولة باستخدام مختلف الاستراتيجيات من أجل تحقيق أهدافها²³، وقد وصفت بجماعات الضغط لأنها ببساطة تستخدم الضغط كوسيلة لحمل الحكومات على تلبية مطالبها.

هـ- المشاركة السياسية عن طريق المبادرات الفردية وأساليب الاحتجاج: وتمثل سلوكيات طوعية ، تتعدد أنماطها في ما هو سلمي ومشروع ، وبين ما هو عنيف ومحظور ، وذلك وفقاً لطبيعة القضية محل الجدل بعد أن فشلت جميع أوجه المشاركة الشرعية التي تفي بالغايات ، بحيث يتم في البداية استخدام وسائل الاتصال المتاحة ، إلى الاحتجاج عن الطعام ، إلى الإضراب العام ، وعقد المؤتمرات إن سمح بذلك قانونياً ، وصولاً إلى اللجوء إلى أساليب العنف السياسي والوسائل غير المشروعة.²⁴

المحور الثاني: المشاركة السياسية للمرأة العربية في الخطاب الرسمي

تختلف الدول العربية في تقنيها للمشاركة السياسية للمرأة ، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات كبرى وهي كالتالي:

- قسم ليس به دساتير أو قوانين تنظم المشاركة السياسية للمواطنين مثل (السعودية).
- قسم لديه دساتير ولكن لا تنص قوانينه بوضوح على منح المرأة حق المشاركة السياسية مثل (الكويت).
- قسم ثالث لديه دساتير وقوانين تنص بشكل صريح على حق المرأة في المشاركة السياسية مثل (الجزائر ، سوريا ، الأردن ، اليمن ، مصر ، تونس ، المغرب ، لبنان ، فلسطين).²⁵

فقد نصت المادة (١) من دستور مصر الصادر في ١٩٧٧ على أن الدولة تكفل التوفيق في واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.²⁶ وقد حصلت المرأة المصرية على حقها في التصويت والترشح في أول دستور يصدر بعد الثورة (دستور ١٩٥٥)²⁷،

عامر صريع ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .²²

نعيمة ولد عامر، المشاركة السياسية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ٢٠٠١ ، ص ٣٣ .²³

صويبة العتيبي ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .²⁴

²⁵ نزيهة زروق، تقرير إقليمي حول موقف الدولة العربية من تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى المرأة والسياسة ، منظمة المرأة ، القاهرة ٢٠٠٨ ، ص ١٩ .

²⁶ خالد مصطفى فهمي، حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية و الشريعة الإسلامية و التشريع الوصفي (دراسة مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ٢٠٠٧ ، ص ٣٢ .

فاديا كيوان، تقرير إقليمي عن الدراسات المسجحة للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال السريطة، منظمة المرأة العربية، القاهرة ٢٠٠٧ ، ص ٠٦ .²⁷

أما بشأن حق تقلد الوظائف العامة فقد نصت المادة (١) من الدستور المصري لعام ١٩٧١ صراحة بأن " الوظائف العامة حق للمواطنين..."²⁸.

وقد أقر الدستور المغربي المعدل سنة ١٩٩٦ في المادة (٩٠) على أن: " الرجل والمرأة متساويان في الحقوق السياسية. لكل مواطن ، ذكراً أم أنثى ، الحق في أن يكون ناخباً إذا كان بالغاً سن الرشد ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية. إلا أن حصول المرأة المغربية على حق التصويت والترشح كان عام ١٩٦٦ ، وقد ضمن قانون الوظيفة العمومية الصادر سنة ١٩٥٥ حق المرأة المغربية في تقلد الوظائف العامة ، كما نص الظهير الشريف رقم ١٠٥٨٠ المؤرخ في ٢٤ فيفري ١٩٥٥ في فصله الأول على المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى الوظائف العامة"²⁹.

أما الدستور السوري الصادر عام ١٩٧٣ فلم يميز بين المرأة والرجل في أي من مواده ، ولا سيما في موضوع المشاركة السياسية ، بل خصها بالمادة (٤٩) والتي جاء فيها ما يلي: " تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي"³⁰. هذا و كانت المرأة السورية قد تحصلت على حق التصويت والترشح عام ١٩٥٠.

وبالنسبة للدستور التونسي الصادر في ١٩٥٩ ، فقد نص في الفصل السادس منه على أن: " كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون"³¹. كما حصلت المرأة التونسية على حق التصويت والترشح في نفس العام.

كما نص الدستور الأردني الصادر سنة ١٩٥٥ في المادة السادسة من فصله الثاني على أن: " الأردنيين أمام القانون سواء ، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"³². ولم تحصل المرأة الأردنية على حقها في التصويت والترشح وتقلد الوظائف العامة إلا عام ١٩٧٣.

وقد منح دستور مملكة البحرين لعام ١٩٧٣ حق الترشح للمرأة ، إلا أن تفعيله تجسد في دستور ٢٠٠٢ بعد تولي الشيخ " حمد بن عيسى" مقاليد الحكم ، والذي جاء في القسم الثاني من المادة (٥٠) منه على أن الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية"³³.

أما الدستور اليمني الصادر سنة ١٩٩٩ بعد الوحدة اليمنية ، فقد نصت المادة (٢) منه على أن: " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، وتصدر القوانين من أجل تثبيت هذا الحق"³⁴. وقد كان الاعتراف الفعلي لحق المرأة اليمنية في الترشح وتقلد الوظائف العامة في نفس السنة.

إبراهيم أحمد وآخرون، حقوق الإنسان-أنواعها، طرق حمايتها في القوانين المحلية والدولية-، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ٢٠٠٨، ص ٢١٨. ²⁸

الطيب بكوش وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٢٨. ²⁹

قائد محمد طربوش، السلطة التشريعية والمرأة في الدول العربية-تحليل قانون مقارن-، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ٢٠٠٨، ص ٢٠٩. ³⁰

³¹ الطيب بكوش وآخرون، المثالية السياسية للمرأة العربية-تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطن، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس ٢٠٠٤، ص ١٠١.

أحمد جابر وآخرون، المرأة العربية في مواجهة النضالية والمشاركة العامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦، ص ١٣٥-١٣٦. ³²

قائد محمد طربوش، مرجع سابق، ص ٢٠٩. ³³

أحمد جابر وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٥. ³⁴

بينما ساوت المادة (٢٦) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل الصادر في ٢٠٠٤/٣١/٨ بين المرأة والرجل في مختلف الحقوق، وخاصة الحقوق السياسية كحق المرأة في المشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية، وتشكيل الأحزاب...³⁵. وقد كانت المرأة الفلسطينية قد تحصلت على حق التصويت عالم ١٩٩٦، وعلى حق الترشح منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عالم ١٩٩٦.

كما ينص الدستور اللبناني الصادر سنة ١٩٢٦ في مادته السابعة على أن: "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء في الحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم"³⁶. في حين حصلت المرأة اللبنانية على حق التصويت والترشح وتقلد الوظائف العامة حتى عالم ١٩٥٥.

وفيما يتعلق بالجزائر، نجد أن دستورها لا يخرج عن هذا التوجه، إذ ينص على المساواة بين المواطنين، وهو ما أقرته المادة (٢٩) منه: "المواطنون سواسية أمام القانون، ولا يوجد أي تمييز في المعاملة بينهم بسبب المولد أو العرق أو النوع أو الرأي أو أي ظرف شخصي آخر"³⁷. وقد حصلت المرأة الجزائرية على حقها في التصويت عالم ١٩٦٦.

ولم تحصل المرأة القطرية على حقها في التصويت حتى سنة ١٩٩٩ بموجب المرسوم رقم (١٧) الذي أصدره أميرها³⁸، بينما منحت المرأة الكويتية حقها في التصويت والترشح حتى سنة ٢٠٠٥ بعدما وافق مجلس الأمة على ذلك، في حين نجد أن دستور الكويت قد كفل للمرأة الكويتية الكفالة والحصانة لمشاركتها في تقلد الوظائف العامة³⁹.

وتعتبر السعودية واحدة من أسوأ السجلات الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة، فالمرأة السعودية لا تتمتع بمثل هذه الحقوق، إلا أن عالم ٢٠١٠ قد شهد أبرز الخطوات التي أعلنت عنها الحكومة السعودية فيما يتعلق بإشراك المرأة في الحياة السياسية وهو القرار الذي أصدره الملك "عبد الله بن عبد العزيز"، والذي منح بمقتضاه المرأة السعودية حق الترشح والانتخاب في الانتخابات البلدية⁴⁰.

المحور الثالث: واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية

ظل حضور المرأة في الحياة السياسية والعامة محدوداً لا يعبر عن قدراتها وكفاءتها، ولعل ذلك راجع لظاهرة الأمية التي تعتبر من أهم معوقات الدور السياسي للمرأة، إلا أن الملفت للنظر في الآونة الأخيرة هو إقبال المرأة العربية على التعليم وخروجها إلى العمل وحصولها على درجة علمية عالية مما أدى إلى تغيير في المستوى الفردي والذاتي لها، ولكن هذا التغيير لم تصحبه تغييرات داخل منظومة القيم

³⁵ القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، شبكة ومنتدى الجامعة الفلسطينية، عن موقع:

www.jame3a.com/vb/showthread.php?t=41322

³⁶ زينة زعتري، تقرير عن لبنان، عن موقع:

<http://freedomhouse.org/uploads/arabicuromensurvey/Lebanon.pdf>

³⁷ مولود ديدان، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- حسب آخر تعديل له في نوفمبر ٢٠٠٨-، دار بلقيس، الجزائر ٢٠٠٨، ص ١٣.

حريزي زكريا، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية- الجزائر نموذجاً-، مذكرة ماجستير في العلوم

السياسية، جامعة باتنة ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٦٤.

أحمد جابر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٦٤.³⁹

أسماء السيد، مشاركة المرأة السعودية في الحياة السياسية، شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، عم موقع: ⁴⁰

iknowpolitics.org/ar/knowledge-library/opinion-pieces/

والعلاقات السلطوية داخل الأسرة والمجتمع بالمقدر الملائم والمطلوب⁴¹ حيث تدل المؤشرات على أن المعدل العام لحضور المرأة العربية في

⁴²، لتصل عام % وفي سنة ٢٠٠٦ كانت % ٩، ليرتفع سنة ٢٠٠٦ إلى % ٨، البرلمانات لسنة ١٩٩٦ لم يتجاوز نسبة % ٤،

مسجلة بذلك أكبر ارتفاع لها في السلطة التشريعية⁴³. % إلى ٢٠١٦

وحسب تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فإنه في ظل معدل الزيادة الحالي للمرأة في البرلمانات ، فإن البلدان المتقدمة ستحتاج إلى ما يقارب ٢٠ عام للوصول إلى منطقة التعادل للمرأة في البرلمان ، أما الدول العربية حسب التقرير فإنها تحتاج إلى حوالي ٤٠ عام لكي

⁴⁴. % تصل إلى منطقة التعادل التي تتراوح من ٤٠ إلى ٦٠

رغم كل الجهود التي تبذلها الدول العربية تبقى مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي محدودة ، إذ لا يتجاوز المعدل العام لحضور المرأة العربية في البرلمان % ٥، بالمائة وهي أقل نسبة لتمثيل المرأة في البرلمانات في العالم ، حيث بلغ المعدل العام للتمثيل النسائي داخل البرلمانات حوالي ١٥ بالمائة في ديسمبر ٢٠٠٦⁴⁵. وتختلف نسبة الدول العربية من بلد إلى آخر ، فهناك دول عربية يفوق حضور المرأة ، العراق % ، موريتانيا % ٢ ، السودان % ٢ ، تونس % ٢٨ مثل الجزائر التي بلغت نسبة تمثيل المرأة في برلمانها % ٣٣ في برلمانها % ٢

، جزر % ، في حين توجد دول تنعدم فيها نسبة تمثيل المرأة في برلمانها أو تكاد تنعدم مثل الكويت % ٥ ، وجنوب السودان % ٢٧

، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي⁴⁶: % ، قطر واليمن % ، عمان % القمر ولبنان % ٣

البلد	نسبة حضور المرأة في البرلمان
الجزائر	% ٣٢
تونس	% ٢٨
المغرب	% ١٧

نزيفة زروق ، مرجع سابق ، ص ٢٤. ⁴¹ مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية ، المرأة في البرلمانات العربية : تقدم ركود أم تراجع؟ ، نشرة البرلمانات العربية ، مارس ٢٠٠٩ ، ص ٠٦. ⁴²

www.assawtalakhar.com/?p=1497 نسبة النساء في برلمانات العالم تسجل رقما قياسيا ، عن موقع: ⁴³

أن ماري جوتيس ، تقدم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، تقرير صندوق الأمم المتحدة للمرأة ، ص ٢٢. ⁴⁴ Union interparlementaire ,les femmes dans les parlements :moyennes mondiales et régionales au 23 décembre 2002. ⁴⁵

data.albank aldawli.org/indicator/SG.GEN.parl.ZS نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية ، عن موقع: ⁴⁶

سوريا	١٤%
السودان	٢٤%
لبنان	٣%
الأردن	١٤%
اليمن	٥%
جيبوتي	١٣%
الكويت	٥%
جزر القمر	٣%
عمان	١%
ليبيا	١٧%
موريتانيا	٢٥%
الامارات	١٨%
البحرين	١%
العراق	٢٥%
السعودية	٢%
قطر	٥%

وفيما يخص السلطة التنفيذية ، فان إسهام المرأة العربية في إدارة شؤون الدولة وتحمل المسؤوليات الحكومية العليا لا يزال في عمومها ضعيفاً في بعض الدول ومعدوماً في البعض الآخر رغم التقدم الايجابي المسجل خلال السنوات الأخيرة ، وهو ما تؤكده البيانات الواردة في تقارير التنمية البشرية العالمية ، ففي مجال رئاسة الدول والحكومات غابت النساء في جميع الدول العربية عن هذه المناصب ، أما عن نسبة عام ٢٠٠٢ إلى %١٤ وهي الأدنى في العالم رغم أن عدد الوزيرات في العالم ازداد من ١٤% الوزيرات في العالم العربي فقد بلغت

عام ٢٠١ وذلك حسب تقرير سابق صدر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي. ٧,١%

تختلف نسبة حضور المرأة في السلطة التنفيذية من دولة عربية إلى أخرى ، فلا تمثيل نسائي وزاري في كل من لبنان والسعودية ، ووزيرة واحدة في كل من ليبيا والعراق وقطر والكويت ، ووزيرتين في كل من عمان والصومال وجزر القمر ، وثلاث وزيرات في كل من اليمن وسوريا ومصر والأردن وتونس ، وأربع وزيرات في البحرين والإمارات العربية المتحدة ، وخمس وزيرات في السودان وست وزيرات في

وتشكل سابقة ليس فقط على المستوى الوطني ولكن على المستويين العربي % المغرب⁴⁷ ، وسبع وزيرات في الجزائر لتبلغ بذلك نسبة ٢٠ والدولي.

إلا أن الجدير بالذكر أن المرأة العربية لا تتقلد وزارات سيادية ذات تأثير كبير في الميزان السياسي كوزارة الداخلية ، المالية ، الخارجية ، بحيث يقتصر تقلدها للحقائب الوزارية على الوزارات ذات الصبغة الاجتماعية في كثير من الأحيان باستثناء بعض الدول التي أعطت المرأة الفرصة في تقلد وزارات هامة، ولعل أبرز تلك الدول الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي قلدت " الناهة بنت حمدي ولد مكناس" كوزيرة للخارجية لتصبح بذلك أول وزيرة خارجية في العالم العربي⁴⁸. الأمر الذي يدل على التهميش الحاصل للنساء ، وعلى عدم جدية الأنظمة العربية في التعامل مع المرأة كمواطن له قدرات وكفاءات عالية تستحق وضع الثقة الكاملة فيها ، كما يدل على أن الأنظمة العربية تكرر التفرقة وليس المساواة المبنية على مبدأى الجدارة والاستحقاق.

أما مشاركة المرأة العربية على صعيد السلطة القضائية ، فنجد مثلاً في المغرب التي تعود تجربتها إلى سنة ١٩٥٥ قد بلغت نسبة النساء ، والسودان إلى 16%، ولبنان إلى سنة ١٩٦٦ وبلغت النسبة 22,5%، وتونس إلى سنة ١٩٦٦ وبلغت النسبة 50%القاضيات فيها

، والأردن إلى %، وسوريا إلى سنة ١٩٧٧ ونسبتها ١% ، واليمن إلى سنة ١٩٧٧ ونسبتها 18% سنة ١٩٧٧ وتصل النسبة 49% سنة ١٩٩٩ ونسبتها

% وفيما يتعلق بمشاركة المرأة العربية داخل الأحزاب السياسية ، فإن نسبة المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية لا تتخطى حاجز ١

. أما على مستوى القيادة فينعدم وجود المرأة في موقع 9% ليلبلغ بذلك عددها ٣٧٢ عضو من بين ٤١١ عضو مؤسس ، أي ما نسبته الأمين العام للحزب في ٣٤ حزباً من أصل ٣٥ حزباً مرخص له⁵⁰.

⁴⁷ 42% من العاملين في المؤسسات الحكومية نساء أغلبهن في التربية والصحة ، عن موقع: www.alrai.com/article/674328.html www.alarab.co.uk وزيرات عربيات ... المستقبل لا يضعه الرجال وحدهم ، صحيفة العرب ، عن موقع: ⁴⁸

⁴⁹ عن موقع: www.awapp.org/wmview.php?art طالبات القانون يطالبن بتولي منصة القضاء القطري ، عن موقع: ⁵⁰

مركز القدس للدراسات السياسية، دراسة استطلاعية مسحية حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية ، جولية ٢٠٠٧، ص ٠٠٨.

أما في اليمن فقد بلغ عدد النساء المنخرطات في الأحزاب السياسية ٢٥٩ امرأة من أصل ١٢٩٧ عضو لخمس من الأحزاب نساء من بين ٨٦ عضو 9% كما أن نسبتين في الهيئات القيادية العليا للأحزاب السياسية تقدر بـ 2% الرئيسة ، أي ما يعادل نسبة ٢

في الهيئة القيادية⁵¹.

وهو ما يفسر عدم رغبتها في الانضمام إلى 2% وفي لبنان تعتبر مشاركة المرأة اللبنانية في الأحزاب السياسية ضئيلة ، فهي تبلغ نسبة

الأحزاب حسب دراسة أجرتها الدكتورة " مرغريت الحلو " عن " المرأة وانتخابات ٢٠٠٠ "⁵².

أما في البحرين فقد نشأت حوالي ٢٨ جمعية من بينها حوالي ١٥ جمعية ذات طابع سياسي ، تراوحت مشاركة المرأة فيها بين 3. - ٨%

وبالنسبة للجزائر فلا يعرف بالتحديد عدد النساء المناضلات في صفوف الأحزاب السياسية كما لا تعرف المسؤولية التي يتحملها ، إلا أنه مع الإصلاحات السياسية الأخيرة التي عرفتها الجزائر سعت مختلف الأحزاب إلى استقطاب النساء مؤخرًا للانضمام إليهما وذلك بسبب من النساء ضمن كل قائمة على غرار ما نصت عليه المادة 30% القانون العضوي رقم ٢٠٣١ الذي يفرض وجود نسبة لا تقل عن (٤) من القانون العضوي رقم ٢٤١٠ المتعلق بالأحزاب السياسية بأن يضم أي حزب سياسي نسبة من النساء ضمن هيئاته القيادية⁵³.

وإذا أردنا الحديث عن مشاركة المرأة العربية في الحركة الجمعوية فقد أصبح لها تواجد متنام في منظمات المجتمع المدني نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفسحت لها المجال للحصول على فرص متزايدة.

من الموظفين 55% ففي دولة اليمن تعد مشاركة المرأة في الجمعيات هي الأوسع والأقدم والأكثر تنوعًا وفعالية فهي تمثل حوالي القياديين في الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني⁵⁴.

وفي مصر بلغ عدد الجمعيات النسائية حوالي ٢٠ جمعية ، وقد تركزت أعلى نسبة من هذه الجمعيات الخاصة بالمرأة في القاهرة (٢٩ جمعية) والتي تسعى كلها إلى تمكين المرأة.

وبالنسبة لتونس فقد بلغ عدد الجمعيات النسائية الناشطة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية ما يفوق ٢٥ جمعية ، كما يمثل وجود المرأة التونسية ثلث مجموع المنخرطين في الجمعيات التي يتجاوز عددها ٨٥٠ جمعية⁵⁵.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "ايديا" بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، التطور الديمقراطي في اليمن، تقرير حول^{٥١}

تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٥.

زكريا حريزي ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .^{٥٢}

نسيمة مغرابي ، الحقوق السياسية للمرأة في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر ، مذكرة مسنتر في العلوم السياسية ، جامعة خميس مليانة ٢٠١٢ - ٢٠١٣ ، ص ١٠٨ .

حريزي زكريا ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .^{٥٤}
المرجع نفسه ، ص ٩١ .^{٥٥}

وفي الجزائر ، وحسب إحصائية أجريت سنة ٢٠٠٦ أظهرت أن الجزائر تضم أكثر من ٧٠ ألف جمعية وطنية وجهوية ناشطة في جميع المجالات ، إلا أن عدد الجمعيات النسائية لم يتجاوز ٢٣ جمعية⁵⁶.

وفي سلطنة عمان ، وعلى الرغم من أن القانون يكفل للجميع إنشاء الجمعيات غير أن هناك شروطاً صعبة جداً ومعيقة عند إنشائها ، كما أن المراحل التي تمر بها الموافقة هي في أغلبها أمنية استخباراتية ، وعلى ذلك نجد أن عدد جمعيات المرأة العمانية يبلغ حوالي ٣٨ جمعية كلها تحت الإشراف المباشر لوزارة التنمية الاجتماعية. كما أنه لا توجد جمعيات تعنى بالتمكين السياسي للمرأة وذلك ليس لعدم وجود من يرغب في تأسيسها وإنما ذلك راجع لعدم الموافقة على مثل هذه الجمعيات⁵⁷. وهذا الأمر لا يقتصر على دولة عمان فقط بل يمكن تعميم هذا الأمر على معظم الدول العربية نظراً لما تمارسه أنظمتها من ضغوطات على تنظيمات المجتمع المدني هذا إن كانت تنظيماته تمارس وظائفها كما ينبغي أن تكون فيما يتعلق بالرقابة وليس الولاء للنظام السياسي القائم -كما تشهده غالبية تنظيمات المجتمع المدني في الدول العربية- الذي يرجع سببه الرئيسي إلى مشكل التمويل.

وبصفة عامة، فإن التنظيمات التي تستقطب النساء العربيات هي التنظيمات المهتمة بالأعمال الخيرية والاجتماعية وكذلك التنظيمات التي يقتصر نشاطها على مساعدة الفئات الضعيفة والقيام ببرامج التوعية والتعليم والتربية ، بينما تغيب النساء في المنظمات التي تعمل على إرساء العمل الديمقراطي المستقل أو على احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها والتي من بينها الحقوق السياسية للمرأة.

خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره ، يمكن القول أن المرأة قد تحصلت خلال القرن العشرين على حقوقها السياسية في معظم الدول العربية ، إلا أن ذلك بقي على مستوى التشريعات فقط ولم ينعكس على الواقع الفعلي الذي ما تزال فيه المشاركة السياسية للمرأة العربية ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المرغوب.

نسيمة مغرايبي ، مرجع سابق ، ص ١٠٩.⁵⁶
حريزي زكريا ، مرجع سابق ، ص ٩٢.⁵⁷

واقع المرأة كمساهم وضحية في الإعلام العربي

الدكتورة هيفاء رشيدة تكاري، جامعة البلدية

مقدمة

لقد أن الأوان للعمل على تغيير نمط التفكير تجاه المرأة فإن عدم مشاركتها في مجالات الحياة يؤثر سلبا على التنمية فعلى الإعلام أن يركز على القضايا ذات العلاقة بالمرأة كجرائم الشرف وتهينة الرأي العام لإحداث التغيير حيث يجب أن يشمل الخطاب الإعلامي جيل الشباب والرجل والمرأة والمجتمع بشكل عام، إن المرأة العربية يجب أن لا تكون أسيرة الأفكار البالية والتي رسختها الإعلانات رغم تطورها فعلمها أن تستخدم العلم في إقناع المجتمع بأهمية دورها الحياتي في المجتمع جنبا إلى جنب مع الرجل ليساهما معا في التنمية.

إن الصورة التي ظهرت بها المرأة في الإعلام والإعلانات العربية لم تحقق الايجابيات التي تعبر عن الوضع الحقيقي لها في المجتمع ولم تسلط الضوء على تاريخها الطويل المجيد عبر العصور ولم توضح لنا قدراتها وطاقاتها القيادية والإبداعية التي استطاعت من خلال موقعها إحداث تغيير ايجابي وملمس ولكن بعيدا عن الإعلام والإعلان العربي⁵⁸.

حيث تكاد تجمع الدراسات المتكاثرة التي ظهرت في أعقاب مؤتمر بكين والمعنية برصد صورة المرأة في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية أنها جميعا تقدم صورة سلبية للمرأة، وذلك على اختلاف توجهاتها، وعلى سبيل المثال فإن الدراسات المسحية التي أجريت على المجلات النسائية العربية أكدت أنها تخصص حوالي 75% من صفحاتها للجوانب الجمالية والمظهرية للمرأة: كالأزياء وأدوات الزينة أو المشاكل العاطفية للمقارئات مع إغفالها الأبعاد النفسية والداخلية للمرأة، وهكذا يتم تصوير المرأة وكأنها مظهر وشكل جميل دون أي مضمون داخلي، وهذا يدل على أن القائمين عليها على قناعة بأن المرأة تولي الاهتمامات المظهرية والشكلية عناية قصوى على حساب قدراتها الذهنية والفكرية⁵⁹.

مما سبق التعرض إليه قررنا اختيار أن يكون عنوان مداخلتنا: واقع المرأة كمساهم وضحية في الإعلام العربي، و الذي سنتناوله وفق الخطة التالية:

⁵⁸ - صورة المرأة العربية في الإعلان، منشور في الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري 2015، على الموقع الالكتروني:

<http://communication.akbarmontada.com/t1711-topic>

⁵⁹ - فاطمة حافظ، صورة المرأة في وسائل الإعلام، منشورة في الانترنت، تاريخ المراجعة 21 فيفري على الموقع الالكتروني من فتى:

<http://www.manfata.com/%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D8%A7%D8%B7%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D8%A7/>

المحور الأول: معنى الإعلام و الإعلان و نظرة الإعلام العربي للمرأة.

المحور الثاني: إنجازات المرأة العربية و واقعها.

المحور الأول: معنى الإعلام و الإعلان و نظرة الإعلام العربي للمرأة

نتناول هنا معنى مصطلحي الإعلام و الإعلان، كما نلقي نظرة على نظرة الإعلام العربي للمرأة كما يلي:

أولاً- معنى مصطلحي الإعلام و الإعلان

نتعرف هنا لهني مصطلحي الإعلام ثم مصطلح الإعلان كآآتي:

١- معنى مصطلح الإعلام

بداية أود أن أحدد معنى كلمتي الإعلام والإعلان. فتحديد المعنى والمفهوم بالمطلق يسهل علينا الغوص في الموضوع في الحقيقة، عندما نقرأ ما يكتب حول مفهوم الإعلام، يستفاد من ذلك أن هذا المصطلح يعني بصفة عامة، نشر الأخبار والمعلومات والإعلانات على الجماهير عن طريق وسيلة ما من وسائل الإعلام. غير أن هذا التعريف المتداول وغيره من التعريفات المختلفة، التي يكاد يحسبها الكثيرون جامعة مانعة، هل من شأنها أن تبين حقيقة مصطلح الإعلام بدقة ووضوح، لاسيما في العصر الحديث حيث صار الإعلام يتخذ أبعادا جديدة، يلتبس فيها الثقافي بالسياسي، والعلمي بالأيدولوجي، وما إلى ذلك!

إن التحول العميق الذي شهدته حياة الإنسان في العصر الحديث، اعترى مختلف المستويات والجوانب، فلم يكن الإعلام بمنأى أو منجى من ذلك، بقدر ما كان العنصر الأكثر حظا من ذلك التحول، كيف لا؟ وقد كان نفسه طرفا مشاركا وفعالا في تحول العالم وتبدله، فلم يعد الحديث عن الإعلام باعتباره مجرد آلية لتوصيل الخبر، وإنما بوصفه قوة لازوردية تؤثر بشكل سحري في الجمهور، ومن ثم تساهم في تشكيل أفهامهم وتوجههم، كما أنه لم يعد الحديث عن الصحافة باعتبارها سلطة رابعة، وإنما سلطة أولى!

على هذا الأساس، فإن مفهوم الإعلام توسع أكثر، فاقتصرت تعريفاته اللغوية والاصطلاحية العتيقة على المعاجم والبحوث الأكاديمية التقليدية، أما الدراسات الإعلامية الحديثة، فلا تلتفت إلى تلك التعريفات المستهلكة، بقدر ما تربط مفهوم الإعلام بالواقع المعاصر، وما يعتريه من أحداث ومستجدات سياسية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية، مما سوف يجعل مفهوم الإعلام يتخذ دلالات جديدة تحيل على السلطة والقوة والتأثير والهيمنة والسيطرة وغير ذلك. فصاحب كتاب (المتلاعبون بالعقول) هيربرت أ. شيلر، يفسر في مقدمة الكتاب، كيف يتحول الإعلام من جهة أولى، إلى عملية تضليل، ومن جهة ثانية إلى أداة قهر وقمع! فعندما "يعمد مديرو أجهزة الإعلام إلى طرح أفكار وتوجهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي، فإنهم يتحولون إلى سائسي عقول، ذلك أن الأفكار التي تنحو عن عمد إلى استحداث معنى زائف... ليست في الواقع سوى أفكار مموهة أو مضللة!". ثم "إن تضليل عقول البشر هو، على حد قول باولو فريير، "أداة للقهر". فهو يمثل

إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها إلى "تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة".⁶⁰ وقد توقف المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي في كتابه (السيطرة على الإعلام)، الذي تكلم عن الدعاية المضللة للإعلام⁶⁰.

٢- معنى مصطلح الإعلان

الإعلان أو الدعاية أو الإشهار هو أحد الأنشطة الإعلامية التي لا غنى عنها للأنشطة الاقتصادية من صناعة وتجارة وخدمات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية وكذلك بالنسبة للمؤسسات والمنظمات الخيرية وغير الربحية والتي بدون الإعلان عن مجهوداتها فلن تحصل على الدعم المجتمعي والتمويل المادي اللازم لاستمرارها في عملها وأدائها لرسالتها.

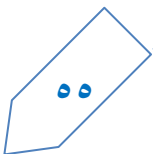
و يعتبر الإعلان جزء من نشاط متعدد العناصر وهو النشاط الترويجي ومن المعروف أن الإعلان يتفوق في حالات كثيرة لأن له مزايا عن عناصر مزيج الترويجي الأخرى وعلى الأخص إذا تعلق الأمر بالمظلمات الصناعية وذلك لأن الطبيعة الخاصة للإعلان تحقق هذا التفوق والإعلان على عكس البيع الشخصي حيث أنه يمكن تحقيق اتصال على نطاق واسع جداً في وقت محدود للغاية يحتل الإعلان مكانة متميزة ضمن المزيج الترويجي، بل أن أهميته تصل في بعض الحالات إلى أنه يراه البعض بكونه الكلمة المرادفة للترويج، نظراً للعمق التاريخي لهذا النشاط قياساً بالأنشطة الترويجية الأخرى ضمن المزيج.

والإعلان فن يتطور تطوراً ذاتياً بالتطور التقني الذي نصل إليه، فمع التطور الكبير الذي أحدثته الحواسيب في عالمنا اليوم، انعكس ذلك بدوره على عالم الدعاية والإعلان فأصبح تصميم الإعلانات وإخراجها به من التطور والجاذبية الشيء الكثير.

وليست صناعة الإعلانات من الفنون المستحدثة وإنما هي قديمة قدم التاريخ، فقد بدأ الإعلان على أشكال تطورت بمرور القرون حتى أصبح فن الإعلان كما نعرفه الآن، حيث لها عدة أنواع:

- الإعلانات المطبوعة، وهي الأقدم على الإطلاق بين فنون الإعلان وهي إعلانات الصحف والمجلات والدوريات والمنشورات والملصقات. وهي ما يمكن تسميته أيضاً بالإعلانات غير المباشرة، لأنه لا يمكن تحديد الفرد المستهدف منها بدقة.
- الإعلان المباشر ومنه الكتيبات والمطويات التي ترسل بالبريد لأشخاص بعينهم.
- الإعلانات الخارجية، إعلانات الشوارع والمعارض والإعلانات على جوانب الحافلات العامة.
- الإعلانات المسموعة وهي الإعلانات الإذاعية التي تبث على موجات الأثير الإذاعي.
- الإعلانات المسموعة / المرئية وهي إعلانات التلفاز وهي الأكثر انتشاراً الآن وكذلك إعلانات دور السينما.

⁶⁰ - تكاري هيفاء رشيدة، المسؤولية الجنائية عن جرائم الإعلام : دراسة في قانون الإعلام الجزائري ، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الثالث : القانون و قضايا الساعة، المتعلق ب: أخلاقيات الممارسة الإعلامية بين ضوابط القانون و واقع المهنة، معهد العلوم القانونية و الإدارية، المركز الجامعي خميس مليانة، ٢٠١٠، الجزائر.



- الإعلانات على شبكة إنترنت، (مسموع/ مرئي/ تفاعلي) وقد زادت أهميته بازدياد أهمية شبكة المعلومات العالمية كوسيط إعلامي هائل وتطورت إعلاناتها حتى وصلت إلى المستوى المتقدم الذي نراه اليوم.
- الإعلانات على شاشة الهاتف الجوال بعد ازدياد عدد مستخدميها حول العالم فأصبح وسيلة إعلانية هامة.

أما الدعاية هي كيفية التأثير على آراء ومعتقدات الجماهير لكي تجعلها تتخذ شكلاً معيناً نحو نظام أو مذهب بصورة إيجابية أو صورة سلبية وذلك بهدف تهيئة نفسيات الأفراد لكي يقبلوا وجهات النظر التي تدعو لها وفي بعض الأحيان تلجأ إلى تشويه الحقائق وتحريفها ومن الملاحظ هنا مساحة عدم الالتزام بالحقيقة والموضوعية⁶¹

ثانياً- نظرة الإعلام العربي للمرأة من خلال النظر إلى واقع المرأة ذاتها وهو ما يتطلب القراءة من زاويتين:

- حاجة المرأة للعمل في الفضائيات كأنسان يعمل من أجل ديمومة الحياة ثم من أجل كفاحها ومساهمتها في معالجة صورتها في الإعلام من خلال مختلف العناوين العلمية والفنية والاجتماعية والسياسية التي تظهر بها على شاشة وسيلة الإعلام.
- من خلال حاجة الفضائيات للمرأة كعامل في مختلف الأقسام وحاجتها لتحقيق مقاصد أخرى أهمها الترويج والدعاية والإعلان لبرامجها المختلفة ولبرامج وخطط الأشخاص سواء من الممولين أو دافعي فواتير الإعلانات الضخمة ذات المبالغ العالية من أجل استخدام صورة المرأة بنموذجين، سلبي وإيجابي :

١- الصورة السلبية

تتمثل هذه الصورة بالمرأة التي تقيدها العادات والتقاليد في مجتمعات العالم الثالث التي يسودها الفقر والجهل والجمود والاستسلام والاستكانة، والتي جعلت المرأة تنظر إلى كل رجل في مجتمعها على أنه سيدها وجدت لخدمته وتلبية رغباته وتتمثل هذه الصورة بالصورة المشوهة التي قدم فيها الإعلام العربي المرئي بخاصة "المرأة" في صورتها النمطية وتلك الصورة لا تعني غير المرأة التقليدية أو الأم وربة المنزل والزوجة .

ولكن الإعلام العربي أيضاً على النقيض من صورة المرأة المستسلمة الخنوع تلك قدم المرأة بصورتها اللعوب المتمردة على التقاليد وكلا النوعين موجودين بالمجتمع .. ولكن ما يهم تحقيقه هنا : هو ليس كل نساء العرب إما أن تطبخ أو تكنس وتمسح البلاط وتربي الأطفال أو امرأة منفلة من الضوابط الاجتماعية وما شابه ذلك، إن الحقيقة ليست كذلك فالمرأة لها أدوار سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية وتنويرية ملموسة ومعترف بها من القاضي والداني جعلها شريك أساس في صناعة الحياة، الأمر الذي لم يبرزه الإعلام العربي بجلاء، حيث المرأة العاملة والمستهلكة وربة المنزل المبتكرة وغير التقليدية، فالإعلام العربي أثر تكريس الصورة الشائعة في الأذهان وقدم الإعلام المرئي منه المرأة

في صورتها النمطية تلك الصورة التي لا تعني غير المرأة التقليدية . وكما لا تعني أيضاً غيران الإعلام العربي ذاته الذي لم يهتم على وفق الرصد الذي جاء في أوراق الندوة للتغيرات التي بدأ الفريق يناقش فيها أشكال الحلول والمعالجات التي تمخضت عن قرارات ندوة النساء القانونيات بالمغرب " في حملة الإعداد لأسبوع المساواة التي جرت في المغرب في ٢٠٠١ / آذار ٢٠٠٢ والتي قد استخلصت فرق العمل بمختلف القنوات من أبحاثها التي عُرضت في الندوة المعنية حول صورة المرأة في

⁶¹ - معنى الإعلان، منشور على الموقع الإلكتروني للموسوعة الحرة ويكيبيديا، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٥.

الفيديو كليب نتيجة مفادها أن المرأة في تلك النتاجات هي الأنثى فقط وهي الأنثى التي يتغزل فيها الذكور. أما بالنسبة للإعلانات فهي دائما ما تنمط صورة المرأة وتجعلها لا تقوم إلا بالأعمال المنزلية ، وفي فن الكاريكاتير لم تكن الأمور من حيث المقارنة بالتقييم السابق بأفضل على الإطلاق فالتركيز أيضا على الأنثى وليس الإنسانية وكذا جعل المرأة خلف المشكلات دائما وسبيلا مفتوحا للتريق.

٢- الصورة الايجابية المنصفة للمرأة

بمقابل الصورة السلبية السابقة التي استند الباحث عليها في توضيحه للبحوث الموضوعية والعلمية التي تناولت قضية المرأة في الإعلام وصورتها البائسة المشوهة تلك؛ بمقابل تلك الصورة توجد صورة إيجابية في بعض النتاجات الإعلامية وبعمامة نود بدءا أن يستفيد الباحث من بعض القراءات والرؤى التي تم تناولها في دراسات سابقة تشير إلى الصورة الإيجابية. فلقد أوضحت محامية من المغرب في حملة الإعداد لأسبوع المساواة التي جرت في ١/ آذار/ ٢٠٠٧ قائلة- "إن مثل هذه الجمعيات [أي الجمعيات التي تتناول قضايا المرأة ومشكلاتها الأسرية] موجودة في الغرب ومن ذلك في كندا، وأشارت إلى أنه من الأفضل معالجة قضايا الأسرة بالإنصات إلى الطرفين وإتباع وصفات علاجية نختارها هنا يكمن في النموذج الإيجابي للزوجين معا . وبصدد نقل الصورة الإيجابية للمرأة ولمساهماتها بشكل أوضح يستشهد بقول سيدة فاعلة في المجتمع العربي: (إن صورة المرأة في واجهة الإعلام وأنشطته ضرورة عالية في هذا الوقت لأنها تساعد على إفراز قيادات جديدة وهي نفسها تساعد على تنامي فرص التعليم والخبرات في مجال نقل صادق لصورة حقيقية للمرأة، ومن خلال الشبكة العربية نتجنب تشتيت الموارد والطاقات وتخرج وجهات نظر صائبة وقوية، ومن الممكن بعد هذا أن يتعاون منتجو الدراما لإخراج قضايا المرأة الحقيقية وتجسيدها في أعمالهم بمصداقية وموضوعية.

وفي إطار اختيار نماذج صور إيجابية للمرأة سواء بفعلها أو بما يقدمه جانب من الإعلام لا بد من الإشارة إلى ما أكدته السيدة حيث تبنت المنظمة مشروع [الإستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية] تفعيلاً لتوصيات كل من منتدى المرأة والإعلام الذي عقد في أبو ظبي عالم ٢٠٠٠ وتوصيات المؤتمر الأول للمنظمة الذي عقد تحت عنوان "ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية.. والتي تشير إلى الإنجازات والتوصيات ويؤكد هنا الملاحظة أعلاه وبضرورة تبني المرأة ذاتها لقضاياها الأساسية ويؤكد على دورها في إعداد منهج عمل متكامل لها في كل قضية من قضاياها، من أجل تغيير الصورة السائدة في الإعلام العربي وفي الفضائيات المختلفة سواء من جهة النمطية أم من جهة السلبية والتشويه وبما يحجّم الصورة المشوهة للحالات الشاذة بالخصوص⁶².

المحور الثاني: إنجازات المرأة العربية و واقعها

نعالج في هذا المحور إنجازات المرأة العربية ثم نتطرق لواقع المرأة في المجتمع و الإعلانات، و ذلك كما يلي:

⁶² - ناجي نهر النهر، صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية دراسة تحليلية لتناول صورة المرأة في قناة الـ mbc1 نموذجاً، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، كلية الآداب والتربية. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في الإعلام والاتصال، بدون سنة، الدانمارك، منشورة على الموقع الإلكتروني: www.ao-academy.org/docs/naji_nahr_master_degree_study_2306008.doc

أولاً- إنجازات المرأة العربية في الإعلام

من خلال الجلسة الثانية لملتقى الفجيرة الإعلامي الخامس والتي جاءت تحت عنوان "تحديات العمل الإعلامي للمرأة" جدلاً واسعاً حول القيود التي تواجه المرأة في مجال الإعلام، حيث تمت الإشارة من خلال أحد المتدخلين إلى وجود ضعف واضح في حضور المرأة في الحقل الإعلامي وفي نقابة الصحفيين حيث يعادل ما يقارب 2% فيما يمثل حضورها في السوق الاقتصادي ما يقارب 1% أي أن المرأة حققت إنجازات في مجال الصحافة أكبر من الانجازات في القطاعات الأخرى في السوق وذلك على الرغم من وجود تنافس قوي بين الرجل والمرأة في المجال، مبرراً ذلك بالقيود الاجتماعية أحياناً وتفضيل المرأة لبعض المهن الأخرى. إضافة إلى ضعف تواجدتها في الصحافة الميدانية، كما ناقش الأزمات الاجتماعية ووجود تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية تعيشها المنطقة العربية والشكل التقليدي للأسرة العربية وتأثيره في التكوين الطبقي في المجتمع وما ينتج عنه من استغلال لصورة المرأة ونظرة لا تليق بها حيث أصبحت تواجه انتقادات في المجال الإعلامي مؤكداً على ضرورة تقييمها من قبل المجتمع وإعطائها مكاناً مرموقاً في المؤسسات الإعلامية ودفعها في سوق العمل، حيث إن المرأة حققت إنجازات عظيمة في المجال الصحفي إلا أننا نرى أنه لا تتاح فرصة للنساء إعلامياً كما هي متاحة للرجال. وأكد أيضاً على أنه لا توجد عدالة مهنية في عمل المرأة.

وأشار نفس المتدخل إلى عدم التمييز بين الإعلاميات وحقول الإنتاج الفني الأخرى، وأكد على أن هناك حراك مهني واضح وتغيير في حضور المرأة في المؤسسات العربية حيث أصبح لها حضور كمي كبير ومعقول في المؤسسات العربية منذ منتصف التسعينيات وحتى الآن ولهذا لا يمكن أن تكون المرأة في الجانب الهش من المؤسسة". وتطرق إلى الوجود الإعلامي للمرأة حيث إن النساء أكثر في الشاشات وأقل في الصحافة التلفزيونية سواء الاقتصادية أو السياسية وغيرها، كما أن النساء أكثر في الصحافة الورقية وأقل في صحافة الميدان.

بينما يرى متدخل آخر في ورقته التي جاءت بعنوان "الإعلاميات والتغيرات الاجتماعية والسياسية" بأن وضع المرأة في الإعلام تأثر بالنظام الاجتماعي والسياسي مما أحدث الكثير من التغيرات في هذا المجال، لأن بعض المجتمعات والأنظمة السياسية تفرض قيوداً على عمل المرأة في الإعلام، وهذا يعني أن أي تغيير في هذه الأنظمة يؤثر بالمقابل على وضع المرأة في الإعلام. ولو تحدثنا عن المرأة العربية بشكل خاص يمكننا القول بأنها قادرة على العمل والإنجاز في الحقل الإعلامي إذا أتاحت لها الفرصة والتي لا تتأتى إلا بتغيير النظرة الاجتماعية للمرأة، وهنا يمكننا القول بأنه لا يمكن أن نعتمد فكرة أن المرأة متخلفة إعلامياً بسبب اختلاف الأنظمة الاجتماعية من دولة إلى أخرى.

ووصفت متدخلة أخرى في مجال الإعلام، المؤسسة الإعلامية بالذكورية وأن الرجل يعتبر هو الأول في هذا المجال، مشيرة إلى ضعف المستوى المهني للمرأة، لكنها قادرة على أن تخطو خطوات واثقة إذا أتاحت لها الفرصة، كما ناقشت التحديات التي تواجه المرأة في الأقطار العربية وتطور حضور المرأة في الإعلام والذي كان لسببين رئيسيين هما التطور الدولي عن طريق تشجيع المؤتمرات والأمم المتحدة على تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، والتطور الوطني الذي يختلف من دولة لأخرى، والإعلام الجديد وخلق المفاهيم في الإعلام العربي، وتحدثت عن التحديات التي تواجهها المرأة العربية والإعلامية خاصة في الأقطار العربية، حيث تأتي من أهم التحديات السياق الدولي والعربي حول طفرة مفاهيمية اصطلاحية تخص الإعلام في عمومها حيث إن الدول الغربية المتقدمة تطرح مسألة الموضوعية والحقيقة والبحث عن الحقيقة في المجال الإعلامي بطريقة ملحة والمختصون منكبون في هذه المسألة حيث يؤثر ذلك في الصحافة عامة، كما ناقشت وضع الصحفي

وما يتوجب عليه من اجترار الحقيقة أو بنائها، حيث إن الموضوعية يجب أن تكون قيمة ثابتة يستند عليها الصحفي في عمله إلا أنها أصبحت قيمة متحولة، حيث أن لكل شخص نظرة للحقيقة تختلف عن الآخر تنتج عن عدم الموضوعية التي يتطرق إليها بعض الصحفيين، و تحدثت أيضا عن تطور صور المرأة كصحفية أو كإعلامية، مؤكدة على وجود خلط بين المهنة الصحفية والإعلامية، وقالت بأن الإعلام العربي تطور في شكله ولم يتطور عموما في مضمونه حيث بقي يشق نفس المفاهيم ونفس المصطلحات ولكن باعتماد تكنولوجيايات حديثة إنما المفاهيم أصبحت تقليدية والمثال على ذلك أن صحافة المواطن في كل البلدان التي تطورت فيها الصحافة والتي نحاول محاكاتها أو استقاء بعض المعلومات منها ونتدرب بها نرى أن صحافة المواطن تطورت بطريقة كبيرة وأصبح المواطن مصدرا من مصادر الأخبار المهمة جدا في مؤسساتنا الإعلامية لكننا نعتقد بالمقابل أن هذه الصحافة شبه مغيبة وبالتالي فإن المواطن لم يصبح يشكل مصدرا مهما للأخبار. ويقول متخل آخر، "بأن المرأة العاملة لازالت تعاني من النظرة الدونية لها خاصة المرأة العاملة في مجال الإعلام، فرجال الدين المتطرفون على سبيل المثال يقللون من شأن المرأة وأهليتها للقيام بهذا الدور، إلى جانب صراعاتها الخاصة مع الأسرة التي تساهم بشكل كبير في نجاحها أو فشلها كالانتقادات الأسرية التي تواجهها حول الظهور أمام شاشات التلفاز وتأخرها خارج المنزل لساعات طوال، كما تحدثت عن أجزاء الإعلام من صحافة وتلفزيون وإذاعة وإنترنت وأنها تتطور بشكل كبير، وتحدثت عن نظرة المجتمع للمرأة قديما وحديثا وما تواجهه من تحدي إثبات بأن الفكر هو الأساس في المجال الإعلامي وليس المظهر، واتهام الرجال للإعلاميات بأنهن أقل شأنا، وتحدي التعامل مع الأخطاء الصحفية حيث إن المرأة تحتاج إلى تطوير قدراتها ومهاراتها الإعلامية فيما يتعلق بالصياغة ومهارة الكتابة، والخروج من قوقعة الاسم المستعار وهذا يتطلب المزيد من الثقة، كما أكد على أن الكثير من النساء أصبحن يتأثرن بهذه الانتقادات فيحاولن التغيير للتماشي مع النظرة المجتمعية فنجد أن البعض يلجأ إلى تغيير المظهر الخارجي فيما يبقى الفكر أسيرا للمعتقدات القديمة⁶³.

بعد أن عرفنا إنجازات المرأة العربية في الإعلام نصل لإلقاء نظرة واقع المرأة السعودية في الإعلام ثم وضع المرأة العربية في القنوات الفضائية كالاتي:

١- نموذج عن واقع المرأة السعودية في الإعلام

و قد تحدثت بعض الإعلاميات عن واقع المرأة في المجال الإعلامي في السعودية إحدى الدول التي تقيد حرية المرأة في كثير من المجالات، تحدثت إعلامية من السودان - مستشارة إعلامية وصحافية منذ عام ٢٠٠٠م - بسرد تجربتها مع الإعلام السعودي وقالت: عاصرت واقع غير الذي سمعت، فالمرأة السعودية رغم ضيق الإمكانيات لها استطاعت أن تبرز، وأن تخرج من بوتقة القالب الاجتماعي للقالب السياسي والاقتصادي بجانب المحلي والفني، وهي حرصت على البروز وتثبيت الخطوة في شتى المجالات والكتابة بالاسم الصريح بعد أن كان الاسم المستعار يطغى في المجال بسبب عوائق مجتمعية، الأمر الذي شجع القيادة السعودية على تقليدها عدد من المناصب القيادية ككاتب وزير ووكيل وزارة ومدير جامعة، ونجحت في تمثيل المملكة خارجيا ودوليا .

وفي سؤال عن عمر التعليم الإعلامي في السودان، وهل المرأة السودانية مارست الإعلام بعد دراسة أكاديمية؟

^{٦٣} - تحديات العمل الإعلامي للمرأة، ملتقى الفجيرة الإعلامي، ٢٣/٠٩/٢٠١٤، منشور على الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٥، بالموقع الإلكتروني لمدينة الفجيرة للثقافة و الإعلام: <http://fcma.gov.ae/ar/News.aspx?id=590&sid=2>

ردت نفس الإعلامية: إن العمل الصحفي والإعلامي بشكل عام بدأ غير متخصص، فمهنة الصحافة سبقت التعليم الإعلامي بسنوات، ولكن محاكاة الدول المتقدمة والخبرة والتدريب أهل المرأة هناك لخوض المجال، الأمر المماثل للمملكة السعودية في ذلك، مشيرة إلى أن تجربتها في العمل الإعلامي السعودي أكد لها قدرات المرأة السعودية وكفاءتها التي جعلت منها محط سباق وتنافس بين الجهات لاستقطابها بناء على خبرتها وممارستها الإعلامية .

وفي سؤال آخر عن إمكانية الاستفادة من التقارير الصحفية النسائية في الصحف العربية التي تعد بفكر ومجهود أنثوي؟

أكدت إعلامية ثانية بإحدى الصحف - أنها تمتلك أرشيفا متكاملًا للعديد من التقارير الصحفية السعودية ولا سيما النسائية منها، وأن العديد من الصحف العربية والخليجية والدولية استعانت بتلك التقارير في صحفهم للاستشهاد بعدد من المواضيع السياسية والاقتصادية والمحلية، مشيرة أن المرأة السعودية بصفة عامة لديها قابلية هائلة في مواكبة العصر مع الاحتفاظ بالهوية الدينية والاجتماعية والعادات والتقاليد، وقد أثبتت ذلك من خلال مشاركتها في المؤتمرات والدورات والاجتماعات المفتوحة .

وفي سؤال عن إمكانية وجود تواصل بين الصحفيات السودانيات والصحفيات العرب في ملتقيات مستمرة؟

كان الجواب أنه يوجد ملتقى سنوي ثابت للصحفيات العربيات والخليجيات تحت مظلة اتحاد الصحفيين السودانيين، وأن الصحفيات هناك بصدد تأسيس جمعية إعلام للصحفيات في أمريكا، وأرجعت الأسباب الخاطئة عن المرأة الإعلامية وخاصة السعودية إلى المرأة نفسها، وليس على المؤسسة والجهة التي تتبعها، حيث إن الإعلامية يجب أن تبادر لتثبيت خطوتها وتلقي الضوء على منجزاتها، مطالبة بضرورة تنشيط دور الإعلاميات العربيات في البلد الواحد من خلال الملتقيات الدورية لتبادل الخبرات وطرح العراقيل التي تواجههن، كما اقترحت وجود موقع الكتروني متخصص للإعلاميات العربيات في شتى البقاع خاصة وأننا نواكب الزمن الإلكتروني .

من جهتها سردت مخرجة تلفزيونية وصحافية خريجة كلية الصحافة وعلوم الاتصال تجربتها مع الإعلام السعودي خاصة وأنها ممن ترعرع على أرض المملكة، وقالت: لم يكن الفكر الإعلامي موجودا في المملكة في السابق بالنسبة للمرأة، وكان تخصصا دخيلا غير محبذ للمرأة، ورغم كل هذا الرفض والدفن للإعلام خاصة للمرأة، استطاعت المرأة أن تنجح وتثبت خطوتها وأن تنفض الغبار عن الكثير من الملفات الساخنة وقضايا الساعة بجرأة وثبات مختلف عن السابق، والخروج عن القالب الاجتماعي المعتاد .

وقالت: المرأة السعودية لديها مخزون فني وإبداعي هائل في شتى المجالات الإبداعية من إعلام وفن ورسم وخط، تفوقت بها على كافة النساء العربيات والخليجيات من واقع تجربة وتقديم برهان على ذلك .

وعن تجربة المرأة السعودية مع الإخراج التلفزيوني أضافت أن شح المسارح السعودية والفرصة للمرأة قلل من ظهورها، لكن من صارت للظهور استطاعت البروز والنجاح رغم عدم وجود مؤسسات أكاديمية وفنية لهذا المجال .

وحول التخصص الصحفي والشمولية في التخصصات قالت إعلامية أخرى الإعلام فرض نفسه واستطاع أن يؤثر في العديد من القرارات والمجالات وأن يستقطب الشباب والخبرات للخوض في المجال الإعلامي، الأمر الذي يجعلنا نعيد النظر

في وجود مفهوم الصحفي الشامل في شتى التخصصات، حيث شمولية التخصص باتت تسبب ذبذبة في جودة المواد والكفاءة الصحفية لدينا، مشيرة أن لكل زمن متطلب، والعصر الآن يحتم علينا التخصص والتصنيف .

وتساءلت المخرجة التلفزيونية والصحافية عن عمل المرأة مع الرجل وخروجها للميدان، خاصة وأن العادات الاجتماعية تقيد ظهور المرأة السعودية؟

فكان الرد أن العمل المشترك بين المرأة والرجل متاح وفق ضوابط الشريعة والحفاظ على الهوية العرفية، فالزميلة تشارك الزميل في العمل الميداني والمكتبي وتتقاسم معه المحاور للانطلاق.

من جانبها أضافت إحدى الإعلاميات أن السلطات السعودية تعاونت كثيرا مع الدول العربية لنقل ثقافتها للمجتمع السعودي وعاملت الجاليات كأبناء السعوديين، مشيرة إلى عطاءات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله رحمه الله ودعمه للمرأة السعودية للبروز في كافة الاتجاهات⁶⁴.

٢- وضع المرأة العربية في القنوات الفضائية

إن انتشار الفضائيات العربية يفترض أن يجعلها عاملا مساعدا في تحسس القضايا المهمة والمباشرة للمجتمعات العربية.. ولقد استطاعت الفضائيات العربية تقديم صورة واضحة للواقع العربي البائس ولكن على الرغم من دورها الكبير هذا وتطور إمكانياتها فإنها لا زالت كما أشرت سابقا محتفظة بنفس الصورة القديمة للمرأة العربية.. بغض النظر عن اختلاف الدين والمذهب والجنس.. حيث افتقرت هذه الصورة إلى معالجة الواقع الحقيقي للمرأة في المجتمع.. ولم تسلط الأضواء إلا فيما ندر على الانجازات التي استطاعت المرأة أن تحققها على المستوى الدستوري والقانوني فمازالت المرأة تطالب بحقها في الانتخاب والترشيح.. بينما نجد أن كل البرامج المطروحة على الساحة الفضائية والإعلانية هي على الأغلب برامج وإعلانات تستخف بدورها وعقليتها وهي برامج غير محورية ولم تعد وسائل الإعلام توظف المذيعات ولا مقدمات البرامج بناء على قدراتهم وطاقاتهم العلمية والفكرية وإنما أصبحت تركز على قدراتهم الجمالية والجسدية. وذلك كما أشارت له باحثة في دراسة حول المذيعات العربيات ووصلت إلى نتيجة مفادها أن:

- المرأة في نظر المعلنين والإعلاميين ما هي إلا مخلوقة سطحية لا هم لها إلا الموضة.

- أنها قدوة سيئة للفتيات

- تقدم المرأة في الإعلانات كنموذج للمرأة الغربية.

- أنها تسعى باستماتة إلى الشهرة على حساب سمعتها ودينها.

- أنها مشجعة على الاستهلاك السيئ.

وأظهرت بعض الدراسات ارتفاع نسبة الإعلانات التي قدمت المرأة غير محددة الدور وقد ظهرت المرأة الشابة في الإعلانات المحللة.. ومع تزايد الوكالات الإعلانية أصبح الإعلان أحد القنوات الأساسية للتغلغل الثقافي الغربي في المجتمعات.

⁶⁴ - أسهمان الغامدي، إعلاميات يؤكدن استعانة صحفهن العربية بالتقارير الصحفية التي تعدها النساء السعوديات، مقال في القسم النسائي لجريدة الرياض، منشور

على الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٥، الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/741559#>

ثانيا- واقع المرأة في المجتمع و الإعلانات

سنبدأ أولاً عن واقع المرأة بوجه عام في المجتمع و الإعلانات لنصل لصورة المرأة في الإعلانات:

١- واقع المرأة بوجه عام في المجتمع

سؤال حير الأوروبيون طويلاً... فقد اجتمعوا في عام ٥٨٦ م لبحث هذا الأمر: هل المرأة إنسان؟... وانتهوا بعد المناقشات إلى أن المرأة إنسان خلق لخدمة الرجل...!!!... ولم يمض سوى ٣٠ سنة على ذلك الاجتماع حتى أتى الرسول صلى الله عليه وسلم ليعلن للعالم أجمع أن (النساء شقائق الرجال) وليعلن أن (من سعادة ابن آدم المرأة الصالحة) وليعلن {رفقا بالقوارير}

من قراءتنا البسيطة اكتشفت أن مكانة المرأة ودور المرأة في المجتمع كان أكبر بكثير أيام الرسول صلى الله عليه وسلم وأيام الصحابة عما هو عليه اليوم.... فقد كانت المرأة أما، وزوجة وعاملة ومجاهدة وتروي الأحاديث وتفتي في الدين بل وتدخل في السياسة وتساعد الحاكم وتشير عليه (كما أشارت أم سلمة على الرسول بحلق رأسه يوم الحديبية وغيرها من الأمثلة كثير)... فلماذا هذه الانتكاسة في هذا العصر؟.... لقد همش دور المرأة اليوم لدرجة أن بعض الناس أصبح يتعامل مع اسم المرأة وكأنه عورة.

يقال إن المرأة نصف المجتمع.. ولكن حيث إن المرأة هي التي تربي النصف الآخر فأنا أقول أن المرأة هي كل المجتمع!!!!... وأنا على إيمان ويقين بأن عزة الأمة الإسلامية لن تأتي إلا على يد أمهات أخلصن في أمومتهم.

٢- واقع المرأة في الإعلانات

و بخصوص الإعلانات كانت المرأة في صاحبة حظ لا مثيل له فقد كان لها في الإعلانات نصيب الأسد كما نقول فهي المشتري التي تنعش الأسواق وهي الجميلة في الإعلانات التي تميل وتقهره وتغرى كما نجد أن اغلب الإعلانات البراقة موجهة للمرأة دون الرجل و نرى أن أكثر الإعلانات رواجاً هي إعلانات شفط الدهون والتخسيس وإزالة تجاعيد الوجه.. كما أننا نرى أنه أن نتكلم عن المجموعة الناشطة التي تشكلت لمنع الإعلانات غير الأخلاقية والتي تهدف لمجرد الربح دون الأخذ في الاعتبار تأثير هذه الإعلانات السيئ على المتلقين وهذه المجموعة هي مجموعة ناقدة وقد نجحت في منع بعض الإعلانات المشجعة على التدخين في ١٩٩٦ وعلى الرغم من ذلك فقد وصلت هذه الإعلانات عبر الصحون المبتوثة من أقطار غايتها الربح إلى الملايين وفي عام ٢٠٠٠ في أوروبا تم منع إعلان عن الأغذية الموجهة للأطفال و نود أن نقول بأن هناك الكثير من المؤسسات والوكالات المختصة بالإعلانات في جنوب إفريقيا وكندا وبعض الأقطار الأوروبية تلتزم بالمصادقية وبالبيدائ القانونية

و الواقع أن القليل من الإعلانات من يمكن اعتباره مفيد دون هدف تجارى وهذا ما يطلق عليه اسم الإعلان غير التجاري وهدفه التثقيف والتوعية.. وفي المقابل هناك الإعلانات الربحية والإعلانات التي تثير الشك والغرابة، ومع التطور التكنولوجي تطورت الإعلانات وتغيرت وزادت قدرتها على الإقناع والتأثير وأصبح هناك ما يسمى بثورة الإعلانات وأصبح التلفزيون قادراً على تحريك الأشياء وتضخيمها وتغيير شكلها كما أن الكمبيوتر يستطيع التلاعب بالأشياء وأصبحت البرامج مقنعة وساحرة واستطاعت بفضل هذه القدرة التحريكية التحكم بالإعلان والوصول به إلى أقصى درجات الخيال والإقناع فيمكن أن نرى المرأة تطير بعد أن تشرب مشروب طاقة أو تسحب سيارة بواسطة شعرها بعد استعمالها لنوع معين من زيوت الشعر .

هذا و تتمثل وسائل الإعلان في التالي:- الصحف-المجلات - التلفزيون - الإذاعات- الانترنت - لوحات الشارع والملصقات - البيع الشخصي.

٣- صورة المرأة في الإعلانات

من منطلق أن الإعلان يعكس ثقافة المجتمع ..نقول بان هذه المقولة قد تغيرت تماما ..وقد تعالت مؤخرا أصوات المعارضين حيث ذكرت إحدى الباحثات في بحثها المقدم إلى منتدى المرأة والإعلام في ٢٠٠٦ أن ٦٠% من النساء غير راضيات عن صورة المرأة كسلعة للإغراء والترويج دون التركيز على جوهرها وإنسانيتها بمعنى عن الصورة المهينة للمرأة في الإعلانات. هذا وقد قام أحد الباحثين بإعداد دراسة حول برامج الإعلانات في التلفزيون، كما يراها المشاهد والمعلنون توصل فيها إلى ما يلي:

* 98.6% من الأطفال يشاهدون الإعلانات بصفة منتظمة، ويطمنن الآباء لهذه التوجهات لدى أبنائهم،

* 96% قالوا: إن هناك إعلانات يحبونها؛ ولذلك تجدهم يحفظون نصف الدعاية المعلن عنها.

ولهذا يقول الباحث:

- من أخطر البرامج المقدمة من خلال الشاشة الصغيرة هي الإعلانات التجارية؛ لأنها قصيرة ومسلية، وتحمل رسالتها بسرعة إلى الأوتار العقلية فتوقظها.

- الإعلانات خطره جدا على المجتمع الإسلامي ولها تأثير هام جدا على قضايا المرأة المعاصرة.

- أنها تستخدم المرأة كوسيلة لنشر الرذيلة وإيقاظ الشهوات.

هذا وقد نوقشت رسالة ماجستير في دولة عربية مهمة بعنوان (صورة المرأة في إعلانات التلفزيون) اعتمد الباحث فيها على تحليل مضمون ٣٥٦ إعلاناً تلفزيونياً بلغ إجمالي تكرارها ٣٤٠ مرات، أي: تسع مرات خلال ٩ يوماً فقط. توصل الباحث إلى ما يلي:

من خلال الاستبيان الذي تم بمناسبة الرسالة نستطيع جميعاً أن نلاحظ أن ٦٥% من المبحوثين لا يؤمنون بدور المرأة في الإعلانات التجارية وأن ٧٠% يرون أن الإعلانات تقدم المرأة بصورة سيئة.

- كما أنهم يتفاوتون بين مؤيد ومعارض وتتقارب النسبة في مدى ايجابية ظهور وجه المرأة في الإعلانات - ويتفقون على أن دور المرأة ينحصر ويقتصر فقط على وظائف معينة يراها الرجل مناسبة ومحترمة بالنسبة إليها وأن أفضل مكان لها هو منزلها وأولادها

- ويتفقون أيضاً أنهم يقبلون ويميلون إلى الإعلانات التي تقدمها امرأة جميلة فهي قادرة بجمالها أن تستقطب أكبر قدر ممكن من المشاهدين وفي المقابل { شيء محير} وعلى الرغم من ذلك هم يرون أن هذه الإعلانات غير صالحة للمشاهدة العائلية.

- نسبة ٨٠% و هي تعد نسبة ساحقة يرى الأغلبية أن القنوات الفضائية هي صاحبة الدور الرئيسي في تشويه صورة المرأة وتقديمها بالشكل المشوه .

- هناك نسبة معقولة من المبحوثين يرون أن المرأة التي تعمل بالإعلانات لا تنبذ من المجتمع وقد كانت النسبة متقاربة بين مؤيد ومعارض للنبذ ٤٠% يرون أنها لا تنبذ ٣٠% يرون أنها تنبذ ٣% على الأغلب.
- أما عن السؤال الأهم من وجهة نظرنا هو السؤال الأخير حيث يرى ٦٠% أنهم لا يوافقون أن تعمل زوجاتهم أو أخواتهم أو أحد قريباتهم في أي عمل إعلاني⁶⁵.

خاتمة

إن أهمية المرأة ودورها الهام في بناء المجتمعات والتنمية الشاملة على مختلف الأصعدة يوصل إلى أن تغيير صورة المرأة في وسائل الإعلام يتوقف بدرجة الأساس على كفاح المرأة الدؤوب من أجل ترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة وقد حان الوقت للباحثين والمنظرين وقادة المجتمع ووسائل الإعلام والاتصال المختلفة على إبراز صورة المرأة المساوية للرجل والمشاركة الحقيقية له في اكتشاف كنوز المعرفة النظرية والعملية من أجل تطوير الحياة وحمايتها وتلبية حاجات الناس وإسعادهم.

إن رفع الوعي الحضاري العام للمجتمعات يساعد على تنفيذ وصايا الباحثين ومقررات المؤتمرات الخاصة بالمرأة ومساهماتها الهادفة إلى تغيير صورتها السلبية وفي التصدي لمحاولة فرض الثقافة الذكورية وتثبيتها كأديولوجية اجتماعية مقدسة يصبح من الكفر مجرد التفكير بنقدها أو تغييرها. وبالفعل فقد أعادت الثقافة المتشددة دور المرأة الخلاق وإحالتها إلى دور ثانوي باهت لا يتعدى إشباع الحاجات الغريزية والمحافظة على الجنس.

إن نمو أفق العلاقة المشتركة المتبادلة والموسومة بالتأثير الايجابي بين المرأة والرجل لا يمكن أن تسمو قبل أن يسمو وعيها نحو حالة أرقى وأفضل في فضاء مفتوح وعمل مكثف متجانس في الفكر والممارسة باتجاه التقدم. ومنها نؤكد مرة أخرى على أن تغيير صورة المرأة من السلب إلى الإيجاب يعتمد بالأساس على قوة كفاح المرأة ذاتها ويتناسب معه طريديا في الفكر والممارسة.

- دول العالم النامي تتعامل مع وسائل تكنولوجية غريبة عن بيئتها الصناعية، وتحاول جاهدة أن تؤقلم ظروفها وبيئتها الفكرية حتى تتلاءم مع تقنيات تلك الوسائل، وتناولت التلفزيون الدولي باعتباره الوجه الآخر للاختراق الثقافي والفكري، فيفضل التقدم أصبح بإمكان المجتمعات النامية تلقي مضمون إعلامي وثقافي لا يمثل حقيقة المجتمع ويكون أداة لتصدير الثقافة الاستهلاكية وتقديم صور سلبية عن المرأة، وينبغي طرح فكرة إقامة نظام عربي للإعلام والاتصال كحل للسيطرة الفكرية والثقافية والإعلامية وضرورة تشجيع الثقافة المعبرة عن طموح المرأة العربية في مواجهة الثقافة البديلة.

و بخصوص موضوع الإعلانات

ففي كل ندوة أو نشاط يخص المرأة نشهد صراعاً حاداً بين مؤيد لمسيرتها التحريرية وفق المعايير العالمية والمنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن وبين من يرى أن حريتها تكمن في الالتزام بالدين والأعراف والتقاليد. وفي الندوة التي نظمها

⁶⁵ - صورة المرأة العربية في الإعلان، المرجع السابق.

جمعية نسائية في سوريا كان محورها المرأة والإعلام دارت حوارات ومدخلات هامة نظراً لتنوع الآراء واختلاف وجهات النظر. حيث رأى البعض بشكل عام أن الإعلام يشجع على الفسق والابتذال ويعمل على إفساد الأجيال الشابة بما تعرضه الفضائيات كوسائل إعلامية من صور عارية للمرأة وبما تنشره الصحف والمجلات على أغلفتها. لكن هل طرح التساؤل حول الظروف التي دفعت بتلك الفتيات إلى هذا الواقع وهل كان الأمر بإرادتهن أم تم استغلالهن من قبل المروجين والمنتجين الساعين لجني الأموال. وتعالق أصوات العديد من الرجال قائلين إن كرامة المرأة وقيمتها تكمن في ارتداء الملابس المحتشمة التي تصونها من الوقوع في المهالك وإفساد المجتمع وإثارة الرجال، لكنهم أيضاً لم ينتهوا إلى سطحية نظرتهم وأن الاحتشام سلوك عام لدى الشخصية وأن الإثارة والفتنة لا ترتبط بزى محدد والشكل لا يحدد مقدار محافظة المرأة على جسدها أو انتهاكه.

أن المرأة التي تعتني بشكلها لا يعني أبداً أنها تتعاطى بخفة مع شؤون حياتها، إن الأداة الإعلامية يمكن أن تبتذل الرجل كما تبتذل المرأة فالرجل في بعض (الكليبات) يظهر وكأنه دمية إذاً المشكلة ليست في ظهور المرأة بهذا الشكل أو ذاك وإنما بجملة الخيارات المقدمة إليها وفي ثقافة المجتمع.

وكما أن المرأة السافرة تثير الرجل كذلك المرأة المحجبة تثيره وبالدرجة نفسها، إن لم نقل أكثر لأن الإثارة مرتبطة بذهن الشخص وخياله والمشكلة ليست بالمشهد المرئي والدليل أن ثقافة الشعوب في الدول المتقدمة والتي يتم التعامل فيها مع المرأة بشكل شبه مساو للرجل ويمتلك فيها كل من الرجل والمرأة حرية الرأي والتعبير هذه القضايا الأنفة الذكر لم تعد تطرح فيها كمشكلات. أما في مجتمعنا، وفي غياب المجتمع الأهلي وعدم التواصل مع المجتمع في صناعة الإعلام نرى أن هناك قطيعة بين المرأة وصناعة الإعلام. وأرجعت ذلك إلى غياب الديمقراطية وعدم امتلاك الحريات بمعناها الواسع وهذا انعكس على الإعلام.

وأخيراً أقول لا بديل عن الحرية.. ولنمتلك القدرة على التعاطي مع جميع مشكلاتنا بوضوح وجرأة⁶⁶.

قائمة المراجع

¹- أسهمان الغامدي، إعلاميات يؤكدن استعانة صحفهن العربية بالتقارير الصحفية التي تعدها النساء السعوديات، مقال في القسم النسائي لجريدة الرياض، منشور على الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١١، الموقع الإلكتروني:

<http://www.alriyadh.com/741559#>

^٢- تكاري هيفاء رشيدة، المسؤولية الجنائية عن جرائم الإعلام: دراسة في قانون الإعلام الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الثالث: القانون و قضايا الساعة، المتعلق ب: أخلاقيات الممارسة الإعلامية بين ضوابط القانون و واقع المهنة، معهد العلوم القانونية و الإدارية، المركز الجامعي خميس مليانة، ٢٠١١، الجزائر.

^{٦٦} - سمر محفوظ، صورة المرأة في الإعلان والإعلام العربي في سياق النزعة الاستهلاكية المفرطة، مقال بقسم المرأة و السياسة، مجلة المثقف، العدد: ٢٧٤١، ٠٨ - ٠٣ - ٢٠١٤، سيدني، أستراليا، منشور بالانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٥، على الموقع الإلكتروني لمؤسسة المثقف العربي:

٣- سمر محفوظ، صورة المرأة في الإعلان والإعلام العربي في سياق النزعة الاستهلاكية المفرطة، مقال بقسم المرأة و السياسة، مجلة المثقف، العدد: ٢٧٤-٢٠٨/٢٠٣-٢٠١٤، سيدني، أستراليا، منشور بالانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٠،

على الموقع الالكتروني لمؤسسة المثقف العربي: <http://almothaqaf.com/index.php/woman-day-3/85134.html>

٤- فاطمة حافظ، صورة المرأة في وسائل الإعلام، منشورة في الانترنت، تاريخ المراجعة ٢ فيفري على الموقع الالكتروني من فتى:

<http://www.manfata.com/%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D8%A7%D8%B7%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D8%A7/>

٥- ناجي نهر النهر، صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية دراسة تحليلية لتناول صورة المرأة في قناة المbc1 نموذجاً، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، كلية الآداب والتربية. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في الإعلام والاتصال، بدون سنة، الدنمارك، منشورة على الموقع الالكتروني:

www.ao-academy.org/docs/naji_nahr_master_degree_study_2306008.doc

٦- تحديات العمل الإعلامي للمرأة، ملتقى الفجيرة الإعلامي، ٢٠١٤، منشور على الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٥، بالموقع الالكتروني لهيئة الفجيرة للثقافة و الإعلام:

<http://fcma.gov.ae/ar/News.aspx?id=590&sid=2>

٧- صورة المرأة العربية في الإعلان، منشور في الانترنت، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٠، على الموقع الالكتروني:

<http://communication.akbarmontada.com/t1711-topic>

٨- معنى الإعلان، منشور على الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة ويكيبيديا، تاريخ المراجعة فيفري ٢٠١٠:



